مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد التاسع والتسعون
(مايو 2024)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد التاسع والتسعون - مايو 2024

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس قسم النشر

أ/ راندا نوار قسم النشر

أ/ زينب أحمد قسم النشر

أ/ شيماء بكر قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. تامر سعد الحيت

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 99

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **منازعة التنفيذ الدستورية.. معناها وخصوصيتها..... 3-34**
محمد أحمد المهدي محمد المهدي

2. **القيمة القانونية للدليل الرقمي في الإثبات الجنائي 35-72**
هبة علي زين عيدروس

3. **آثار التغيير للأوامر في العقود الإدارية..... 73-126**
ليلى زيد راشد زايد الراشد

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

4. **قضية تجديد الخطاب الديني في كتابات خالد محمد خالد 129-164**
ندا رشاد

5. **التناص في الخطاب السردي عند علي أبو الريش (رواية «الليل الأبيض» نموذجًا)..... 165-186**
فوزيه زين محمد الشيخ أبو بكر

- **الدراسات السياسية POLITICAL STUDIES**

6. **مفهوم الصهيونية الجديدة في الفكر الإسرائيلي المعاصر 189-214**
مرام محروس مصطفى الوسيمي

- **دراسات اجتماعية SOCIAL STUDIES**

7. **التفاوت الطبقي للعمالة الوافدة في دولة الكويت: «بحث ميداني» 217-250**
فواز حمدان رويشد حمد العزمي

8. **إبداع المكفوفين 251-280**
أحمد سيد أحمد

9. **البرامج الاجتماعية في التليفزيون ودورها في زيادة الوعي لدى المرأة 344-281**
سلمى عبد الحميد عبد المقصود عوده

10. **السياق الاجتماعي لجريمة القتل العمد دراسة سوسيولوجية على عينة من نزلاء سجن وادي النطرون بالبحيرة..... 426-347**
أميرة عبدالعظيم فضل

- **دراسات المكتبات و المعلومات**
STUDIES OF LIBRARIES AND INFORMATION

11. **المنظمات الدولية غير الحكومية «القطاع الثقافي»..... 450-429**
ولاء محمد مصطفي مجاهد

- **الدراسات اللغوية** **LINGUISTIC STUDIES**

12. **宗教的な感謝表現を中心に 38-3**
Analysis of thanking expressions in the Arabic language, Egyptian dialect «Religious Thanking expressions».....
سلمى محمد عبدالجواد

افتتاحية العدد 99

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(99 – مايو 2024)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات سياسية، الدراسات الاجتماعية، دراسات المكتبات والمعلومات ، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي **Scientific Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

السياق الاجتماعي لجريمة القتل العمد

دراسة سوسيولوجية على عينة من نزلاء سجن وادي النطرون بالبحيرة

The Social Context of Premeditated Murder
A Sociological Study on A sample of Inmates in wadi El-Natroun prison in Beheira

أميرة عبدالعظيم فضل

مدرس بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة القاهرة

Amira Abdelazeem Fadl

Teacher- Department of Sociology- Faculty of Arts -Cairo University

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

استهدفت الدراسة الراهنة إلقاء الضوء على ظاهرة جرائم القتل العمد، حيث تناقشها بعض القضايا والمتغيرات الفاعلة مثل : الخصائص الديموجرافية ، أسباب الجريمة وعلاقتها بظروف الحياة اليومية ، أنماط الجُناه وصور جرائم القتل العمد ، الكشف عن السياق الاجتماعي المحيط بارتكابها. اعتمدت الدراسة في إطارها النظري على عدة نظريات ؛ التفكك الاجتماعي ، المدخل التكاملي ، الوصمة الاجتماعية ، الأنومي ، ما بعد الحداثة ، الثقافة الفرعية للعنف . تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من أجل تقديم دراسة وصفية تحليلية تفسيرية لظاهرة القتل العمد، استخدمت الدراسة طريقة دراسة الحالة باستخدام دليل المقابلة كأداة لجمع البيانات ، وتطبيقه على عينة بلغ عددها (40) حالة من الجُناه مُرتكبي جرائم القتل العمد . أما عن نتائج الدراسة، فقد أسفرت الدراسة عن بعض النتائج ذات الصلة بموضوعها الأساسي، تتمثل فيما يلي:

1-يتميز مرتكبو جرائم القتل العمد بخصائص ديموجرافية معينة .

2-تعكس معظم جرائم القتل العمد -المتعلقة بالشرف والرجولة داخل الأسرة - تمسكًا قويًا بالعادات والتقاليد المتوارثة.

3-تعددت الأسباب والدوافع التي أدت إلى ارتكاب جرائم القتل العمد، وهي كالتالي:

-الدوافع المادية ، وأسباب مرتبطة بالدفاع عن الرجولة والشرف.

- توافر ميول إجرامية عند الجُناة.

- أسباب مرتبطة: بثقافة العنف ، وقصور التنشئة الاجتماعية ، خصائص اجتماعية.

وفي ضوء تلك النتائج ، توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات ذات الأهمية ومنها :

1–ضرورة أن تعتمد الأسرة الأساليب التنشئة الفاعلة والحازمة التي تحول دون قيام أفرادها بارتكاب أفعال العنف و القتل والتهاون في محاولات القتل ضد الآخرين من أبناء المجتمع .

2–ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد من خلال رفع مستواهم المعيشي وتوفير الأعمال لهم بما يحقق حياة آمنة وكريمة .

الكلمات المفتاحية : الجريمة – القتل العمد – العنف المجتمعي.

Abstract:

The current study aimed to shed light on the phenomenon of Premeditated Murder.It discusses some effective issues and variables, such as :Demographic Characteristics, Causes of Crime ,their Relationship to daily life Conditions, Patterns of Perpetrators , images of Premeditated Murder Crimes and Revealing the Social Context Surrouding their Commission .In its theoretical framework,the Study Relied on Several Theories :Social disintegration , the Integrationist trend, Social Stigma , anomia, Postmodernism, and the Subculture of Violence,The Study adopts the descriptive analytical Method, in order to provide a descriptive, analytical and interpretive study of the Phenomenon of Premeditated Murder , the Study used the case Study method using an interview guide as a data Collection tool.It was applied to a sample of 40 Cases of Perpetrators who committed premeditated Murder, As for the Results of the study Yielded some Results related to its main topic,which are as follows,

1-Perpetrators of intentional homicide have certain demographic Characteristics.2- Most premeditated murders -related to honor and masculinity within the family- reflect a strong adherence to inherited customs and traditions.3-There were many reasons and motives that led to the commission of Premeditated murder, and they are as follows.- Material motives and reasons related to defending manhood and honor.- The presence of Criminal Tendencies among the perpetrators.-Reasons related to the Culture of Violence, lack of Socialization , and social characteristics. In Light of these Results , the Study reached some important recommendations, including:1-The need for the Family to adopt effective and firm Educational methods that prevent its members from committing acts of Violence, Murder, and Tolerance of attempts to kill against other members of Society.2-The need to improve the economic conditions of individuals by raising their Standard of living and Providing them with jobs to achieve a safe and dignified life.

Key Words: The Crime-Murder-Community Violence.

المقدمة

إن فهم وتفسير السلوك الإنساني عمومًا، والسلوك الإجرامي بصفة خاصة ، من الموضوعات المهمة والبينية التي تناوبت عليها علوم كثيرة . فمن المعروف أن سلوك الإنسان يتأثر بعدد هائل من العوامل الفيزيقية والفسيولوجية والوراثية والبيئية والتاريخية والجغرافية والسيكولوجية والاجتماعية والثقافية . ومع بدايات عصر النهضة وتبلور الرؤية العلمية في دراسة الوقائع الطبيعية والإنسانية ، انتزع السلوك الإنساني اهتمام العلماء ، وجاء نمط السلوك الإجرامي في مركز هذا الاهتمام نظرًا لخطورته، وإثارته لشغف الفهم من منظور علمي وعملي (جيدنز ، 2006 : 27–29).

المجتمع المصري على غرار المجتمعات الأخرى ، ليس بمنأى عن التحولات التي طرأت في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي بدورها أدى إلى إحداث تغير اجتماعي مس المجتمع بكافة أنساقه، وخلف تصدعًا واضطرابًا في البناء الاجتماعي ككل ، من خلال تلك الظواهر الدخيلة المستمرة في التطور والتوسع يوما بعد يوم ، من بينها ظاهرة الجريمة المتجسدة في تلك الأفعال والانحرافات الشاذة ، والتي تعكس تمرد بعض الأشخاص على النظام الاجتماعي ومحاولتهم اختراق القواعد، وهز توازن المجتمع وثباته بطريقة أو(Murry,2005:443). أو بأخرى

تمثل مشكلة العنف – والتي يُعد القتل أشد صورها حدة – واحدة من أخطر المشكلات التي أضفت على مسيرة الإنسانية بعدًا كريها ؛ فكثيرًا ما تسببت في فظائع وآلام تقشعر لها الأبدان ، وتظهر الإنسان في صورة وحشية ، تعرقل صورته المنشودة بوصفه كائنًا عاقلا ، يسعى للعمران لا التدمير والفتك بأخيه الإنسان (عبدالسميع ، 2015: 9).

أصبح العنف ثقافة فرعية خاصة تؤمن بممارسة كل ألوان الاعتداء المنهجي المنظم على حقوق الإنسان الأساسية ، وإيذاء لكيانه فيزيقيا ونفسيًّا ومعنويًّا ، وتحرمه

من حق الشعور بالحياة الآمنة الكريمة القائمة على أساس العدل والمساواة . الأغلب أن الثقافة الفرعية – ثقافة العنف – تنشأ استجابة للأوضاع المتردية التي تعاني منها بعض فئات المجتمع التي تشعر إزاءها بقسوة الحياة ، وتعرضهم للظلم والتهميش نتيجة الفقر والفساد والبطالة ، والتفاوت الاجتماعي الصارخ ، فهي وليدة الخلل والتفكك الاجتماعي ، ولكنها تمثل في الوقت ذاته نوعًا من التمرد على تلك الأوضاع والتحدى لسلطة المجتمع الذي يتقبل هذه الأوضاع ؛ بل يستمد في كثير من الأحيان شرعية وجوده من قواعد العرف وقيم الثقافة العامة السائدة والمتوارثة (أبوزيد ، 2010 : 33).

تُعد جريمة القتل مساسًا بالقيم الاجتماعية نسبةً لفظاعتها وعدوانيتها وتعديها على حقوق الغير والقضاء التام على حياتهم ، ولشدة عنفها ؛ فقد تناولتها جميع التشريعات السماوية والقوانين الوضعية بعقوبات صارمة تصل إلى الإعدام في حق مرتكبها ، كما أن جريمة القتل لا زالت تستقطب اهتمام الباحثين والعلماء لما لها من الآثار التي تنعكس على ديمومة الحياة الاجتماعية بكل مجرياتها وتمس سلامة الأفراد المادية والمعنوية ، كما أنها ليست نتاج عامل فحسب ؛ وإنما مجموعة متغايرة ومتباينة من العوامل التي تختلف باختلاف الجريمة في حد ذاتها ، وباختلاف مقترفها سواء كان رجلا أو امرأة (بركو ، 2009 : 14).

بالإضافة إلى ذلك، فإن تيار القتل، بوجه عام يكون أقوى كلما كان احتواؤه أضعف من قبل الضمير العام ، ومبررا حالات القتل في المجتمعات المتدنية المتزايدة والتي يتم معها التساهل النسبي ، ترجع إلى الاحترام المتدني الذي يمنح للشخصيات الفردية ويعرضها أكثر لأعمال العنف (دور كايم ، 2011 : 463).

ثانيًا : إشكالية الدراسة:

الجريمة بشكل عام ظاهرة اجتماعية، وخلقية ، وسياسية ، وأمنية ، واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية ؛ وهي تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط

المختلفة من قبل المجتمع ، فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع ، وكانت ولا تزال جريمة القتل من أبشع الممارسات التي يقوم بها الإنسان؛ حيث تُعد اعتداء وانتهاكًا واضحًا وصريحًا على حق مقدس من حقوق الإنسان ، وهو الحق في الحياة، إذ باتت جريمة القتل سريعة ومستسهلة؛ للخلاص من المشكلات ، نتيجة القصور في الأنظمة ، والقوانين ، والتشريعات ، وتراجع مستوى التنشئة الاجتماعية السوية ، وعدم ارتباط القوانين بالنظام الإسلامي والقانون الرباني (الجميلي ، 2001 :35).

تسبب جريمة القتل الألم والمعاناة التي تُسري في جميع العائلات والمجتمعات – سواء للضحايا أو للجناة – ولكن جرائم القتل العمد تُسبب أسوأ أنواع الضرر ، فأسوأ أنواع القتل العمد أن يخطط الجاني لهجوم على مدى أيام أو أسابيع أو أشهر ، مخلفا وراءه مذبحة هائلة ومعاناة لا توصف، تعتبر جرائم القتل العمد من الجرائم الواقعة على جسم الإنسان ، وهي أعمال إجرامية مادية ؛ حيث إن ما ينشأ عنها من نتائج محرمة ومهددة بالقانون .(Jack.L&Julie.B,2018:3)

تُعد جرائم القتل العمد من أخطر أنواع الجرائم التي يرتكبها الإنسان ، وقد ساهمت هذه الجرائم في ظهور العديد من الدراسات حول الجريمة ؛ حيث أكدت العديد من الدراسات السابقة المحلية والدولية على انتشار جرائم القتل العمد داخل الأسرة وخارجها بصور وأنماط مختلفة تحدث في الخفاء ، ولا تصل إلى دائرة الضوء الإحصائي ، وذلك بفعل تباينات ثقافية معينة بين المجتمعات وبعضها البعض.

وتختلف درجة خطورة جرائم القتل تبعًا لانتشار الظاهرة ، فقد انتشرت في الآونة الأخيرة في محافظات المجتمع المصري بشكل كبير ؛ بالنسبة لجريمة القتل العمد في مصر ، احتلت مصر المركز الثالث عربيًا في عام 2016 ، والمركز الخامس وفقًا لقاعدة البيانات ناميبو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2017 ، كما أوضح

التقرير الصادر عن قطاع الأمن العام في الحصاد السنوي عن ارتفاع مستوى الجرائم بنسبة 5% في عام 2015 ، و 7% في عام 2016 ، و 10% في مطلع عام 2017 ، بالإضافة إلى زيادة ملحوظة في عام 2018 بلغت 13% ، واحتلت جريمة القتل العمد المرتبة الرابعة في عام 2015 بواقع 1184 جريمة قتل عمد ، وزادت في 2016 لتصل إلى 1293 جريمة قتل عمد (تقرير مصلحة الأمن العام ، 2018).

وبحسب إحصائية صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، تُعد مصر في المركز الثالث عربيًّا في معدلات الجريمة بعد ليبيا والجزائر، فضلا عن زيادة جرائم القتل العمد بنسبة 130% ،والسرقة بالإكراه 350% ، إضافة إلى

وجود "92" ألف بلطجي في مصر ، وكشفت أن 92% من جرائم القتل العمد الأسرية تندرج تحت ما يسمى بجرائم الشرف ، وأن 70% منها ارتكبها الأزواج ضد زوجاتهم ، و20% ارتكبها الأشقاء ضد شقيقاتهم ، بينما ارتكب الآباء 7% فقط من هذه الجرائم ضد بناتهم والنسبة الباقية، وهي 3% ارتكبها الأبناء ضد أمهاتهم ، واتضح أن 70% من هذه الجرائم اعتمدت على الشائعات ، وكشفت تحريات المباحث في 60% منها أن السبب سوء ظن الجاني بالضحية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، 2020)

كما رصدت " بوابة الأهرام " الخريطة المأساوية لجرائم القتل ، التي وقعت في محافظات القاهرة الكبرى ؛ القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، التي أعلنتها الأجهزة الأمنية ، على مدار عام 2021 ؛ حيث بلغ عدد جرائم القتل في المحافظات الثلاثة ، إلى 322 جريمة قتل ، تقدمت الجيزة ب 175 جريمة بنسبة 48.75% من إجمالي الجرائم ، ووقع بالقليوبية 86 جريمة بنسبة 26.7% ،وأخيرًا، شهدت القاهرة 79 جريمة بنسبة 24.5% .

.(Gate.Ahram.org,2022)

من خلال الطرح السابق ، يتضح أن جريمة القتل العمد من أبرز المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا المعاصرة على اختلاف ثقافاتها . وذلك بما تفرضه من خروج على المعايير الاجتماعية ، لتشكل نسقا من الجرائم المناهضة لمنظومة الدين والقيم والمعايير الاجتماعية . وقد أصبحت في مقدمة المشكلات الاجتماعية التي تشملها قائمة الأوليات لدى كافة المجتمعات للوصول إلى الطريق السوي للتعامل معها والتقليل من فاعليتها والحد من الآثار المترتبة عليها نهائيًا أو منع حدوثها تمامًا ،

من هنا كانت الحاجة لتسليط الضوء على ظاهرة جريمة القتل العمد من خلال تساؤل رئيسى مؤداه : ما السياق الاجتماعي المحيط بجريمة القتل العمد عند الجُناه؟

ثالثًا: أهمية الدراسة

أ-الأهمية النظرية:

ترجع الأهمية النظرية للدراسة إلى محاولتها استجلاء تفسيرات نظرية من خلال إجراء تحليل سوسيولوجي لظاهرة جرائم القتل العمد ، وما يرتبط بها من متغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية بوصفها خطوة في طريق شاق في محاولة لمكافحة جرائم القتل العمد بمختلف صورها، وذلك في ضوء عدة نظريات اجتماعية مثل نظريات (التفكك الاجتماعي، الاتجاه التكاملي، الأنومى ،الوصمة الاجتماعية ، الحداثة ، الثقافة الفرعية للعنف) ، تُسهم في إثراء النظرية العلمية ، ومحاولة لسد الثغرات أو الفجوات المعرفية القائمة في مجال دراسة جريمة القتل العمد المتمثلة في عدم إظهار السياق الاجتماعي المحيط بجريمة القتل العمد ومحاولة تفسيره وتحليله سوسيولوجيا ، وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي حدث في مجال التجريم والعقاب ، إلا إن الدراسة الحالية أثبتت أن جريمة القتل العمد لا تزال تمارس بأبشع صورها، وفي كل مرة تظهر أشكال جديدة لها ، وكذا اختلاف وتنوع وسائل ارتكابها ، دون إغفال الخطورة الإجرامية الكامنة

في نفس الجاني ودهائه مما جعلها تكتسب أهمية بالغة في عالم الإجرام ، وذلك كونها تمس بحق ثابت ألا وهو الحق في الحياة .

ب-الأهمية التطبيقية:

ترجع الأهمية التطبيقية للدراسة الراهنة في الكشف عن السياق الاجتماعي المحيط بجريمة القتل العمد وأنماطه ، والتعرف على أبعاد الظاهرة وخطورتها ، من خلال إجراء دراسة ميدانية لحالات من مرتكبي جرائم القتل العمد ، مما يسهم في مساعدة المسئولين من الممارسين في المجال المهني والاجتماعي ، وكذا متخذي القرار ، وصناع السياسات في مجالات المجتمع المختلفة خاصة مجال السياسات العقابية والجريمة في الوصول إلى صنع سياسات أو تشريعات أو استراتيجيات فاعلة تحد من انتشار جرائم القتل العمد ، التي تتنامى بفعل انهيار الجوانب المعيارية والقيمية في المجتمع ، كما يسمح تحديد السياق الاجتماعي والثقافي المحيط بارتكاب جرائم القتل العمد بوضع تصور للآليات التي يمكن استخدامها من قبل بعض الوزارات والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ، وبرامج الإصلاح والإرشاد داخل السجون للقضاء على الأسباب التي تؤدي لارتكاب جرائم القتل العمد ، أو على الأقل التقليل من تأثيرها ، وتحديد هذه السياقات سوف يعطي مؤشرات لمن يتصدى لهذه الظاهرة عن أولويات مواجهة هذه الظاهرة.

رابعا: أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف أساسي، وهو رصد الأبعاد الاجتماعية المصاحبة لارتكاب جريمة القتل العمد ومدى اختلافها داخل الأسرة وخارجها . ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية ، وذلك على النحو التالي:

1- رصد خصائص وسمات مرتكبي جرائم القتل العمد.
2- التعرف على أسباب جرائم القتل العمد .
3- الكشف عن السياق الاجتماعي المحيط بارتكاب جريمة القتل العمد.
4- الكشف عن أنماط الجناه مرتكبي جرائم القتل العمد .
5- تحديد أنماط وصور جرائم القتل العمد.
6 - التعرف على علاقة القتل العمد بآليات حل المشكلات والنزاعات بين الأفراد.
7- رصد الأدوات والوسائل المستخدمة في ارتكاب جرائم القتل العمد .
8- رصد الآثار الاجتماعية المترتبة على ارتكاب جريمة القتل العمد بالنسبة للجُناه.
9- استخلاص استنتاجات واقعية ورؤية مستقبلية مبنية على تحليل أبعاد الظاهرة محل الدراسة، والاسترشاد بها في الوصول إلى مقترحات وتوصيات محددة تفيد صانعي القرار ، وواضعي السياسات في مواجهة ظاهرة جرائم القتل العمد ، والحد من انتشارها ودرء أخطارها.

خامسًا: التساؤلات:

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما العلاقة بين انتشار ظاهرة جرائم القتل العمد وغياب المعايير الاجتماعية ، ويندرج تحت هذا التساؤل الأساسي مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1- هل يتسم مُرتكبو جرائم القتل العمد بخصائص ديموجرافية معينة؟
2- هل يوجد تباين في الأسباب والدوافع الكامنة خلف ارتكاب جريمة القتل العمد داخل الأسرة وخارجها؟

3- هل يتسم السياق الاجتماعي لارتكاب جريمة القتل العمد بالعنف بين أطراف الجريمة؟

4- ما أنماط الجناه مرتكبي جرائم القتل العمد وفقًا لتصنيف "لمبروزو" لأنماط المجرمين؟

5- ما أنماط وصور جرائم القتل العمد؟

6- هل أصبح القتل باعتباره الشكل المتطرف للعنف الوسيلة الحاسمة لإنهاء الخلافات؟

7- هل يعاني الجناة من حالة الاغتراب المجتمعي وفقدان الضوابط الاجتماعية عند ارتكابهم جرائم القتل العمد؟

8- ما الأدوات والوسائل المستخدمة عند ارتكاب جرائم القتل العمد؟

9- ما الآثار الاجتماعية المترتبة على ارتكاب جريمة القتل العمد بالنسبة للجناه؟

10- ما أهم التوصيات والمقترحات ذات الدلالة التي تخدم صانعي القرار وواضعي السياسات للحد من ارتكاب جرائم القتل العمد؟

سادسًا: مفاهيم الدراسة:

1- القتل:

يُعرف فقهاء القانون القتل بأنه : " اعتداء على حياة الغير بقصد إزهاقها وتحقق النتيجة بالوفاة". الاعتداء على الحياة هو سلوك من شأنه إحداث وفاة المجني عليه ، أي : إنه فعل صالح بطبيعته لتحقيق هذه النتيجة ، فإن حققها كانت جريمة

القتل تامة ، وإن لم يحققها لأسباب لا ترجع إلى إرادة مرتكب العنف الذي توافر لديه قصد القتل اقتصرت مسئوليته على الشروع . والقتل هو النموذج الكامل لسلوك العنف في غايته وجسامته ، وبخاصة ذلك النوع منه الذي يرتكب عمدا أو يتحقق متجاوزا القصد (المجدوب ، 2003 : 36).

2- القتل العمد:

هو أن يتعمد العاقل البالغ قتل غيره مباشرة ، كالذبح والخنق أو تسبيبًا كدس السم بالطعام أو منعه من الطعام حتى مات جوعًا، فلا يشترط في القتل العمد استخدام وسيلة معينة بل كل وسيلة ينتج عنها الموت (عبيد ، 1977 : 13).

هناك تعريف آخر ذكره عالم الاجتماع الفرنسي " إميل دور كايم " فقد عرف القتل العمد بأنه " فعل مقصود يهدف إلى القضاء على حياة إنسان، وهذا الفعل منبعث من عوامل اجتماعية تدفع القاتل بالتعمد في إنهاء حياة الفرد المستهدف بعملية القتل (على ، 2012 : 44).

عرف قانون العقوبات القتل العمد بأنه : إزهاق روح إنسان بفعل إنسان آخر تعمداً . وتنتهى الحياة حين يلفظ الإنسان نفسه الأخير وحتى هذه اللحظة يظل جديرًا بحماية القانون ولو أصابه مرض ميئوس من شفائه ومن شأنه أن يقوده إلى الموت بعد وقت قليل، ويظل القتل معاقبًا عليه ولو ارتكب برضاء المجنى عليه بل لو ارتكب بناءً على طلبه (فخر الدين ، 2015: 10). واستنادا لنص المادة 224\1 من قانون العقوبات ينظر لجريمة القتل العمد على : لابد بها نية القتل أى : نية إزهاق روح كائن حي .

أركان القتل العمد:

أ-محل الاعتداء (إنسان كائن حي) : وهو ركن مفترض في جريمة القتل العمد ، فلا تقع الجريمة إلا على إنسان ، ولابد أن يكون هذا الإنسان حيا وقت وقوع الجريمة.

ب-الركن المادي: هو فعل أو ترك (سلوك) يؤثمه القانون يؤدي إلى (علاقة سببية) إزهاق روح الكائن الحي (نتيجة).

ج-الركن المعنوي: هي علاقة تربط بين ماديات الجريمة وشخصية الجاني، وتتمثل في هذه العلاقة سيطرة الجاني على الفعل وآثاره . فالركن المعنوي في جرائم القتل هو القصد الجنائي، وهذا القصد يكون عامًّا، وهو الذي يتكون من العلم والإرادة (خليل ، 2004 : 1165-1192).

بالتالي، تكون القواعد الحاكمة في جرائم القتل العمد بأن لا تقوم جريمة القتل العمد إلا إذا كان المجني عليه إنسانًا، الجنين في بطن أمه لا يعد إنسانًا، فلا تقوم جريمة القتل ، الجنين بمجرد أن يفارق الرحم يعتبر كائنًا مستقلا ومن ثم إنسانًا، الميت قبل صدور فعل القتل لا يعد مقتولا لاستحالة الجريمة، إزهاق روح مريض شفقة عليه بسبب الآلام جريمة قتل عمد ، تقوم جريمة القتل ولو كان المجني عليه محكوم عليه بالإعدام، قتل من يشرع في الانتحار جريمة قتل عمد، تقوم جريمة القتل دون أهمية لجنس أو سن أو أصل أو ديانة القتيل، الخطأ في شخص القتيل لا يؤثر على قيام جريمة القتل العمد، الخطأ في الهدف لا يؤثر على قيام جريمة القتل العمد وأخيرًا لا يؤثر قيام جريمة القتل العمد عدم وجود الجثة (فخر الدين، مرجع سابق: 13-15).

د- القتل العمد مع الترصد: الترصد ظرف عيني، يسري على كافة المساهمين في الجريمة علموا أو لم يعلموا بأمره ، الترصد يعني توافر سبق الإصرار في أغلب الأحوال ، إذا أنه يستغرق بعضًا من الوقت ينتظر فيه الجاني ضحيته، ولكن العكس

غير صحيح ، إذ يمكن أن يقوم سبق الإصرار ولا يصاحبه الترصد (الشهاوي ، 2009 : 65)

هـ- القتل العمد مع سبق الإصرار: سبق الإصرار هو ظرف شخصي، يعني أن الشخص قد عقد العزم المصمم على ارتكاب جريمته ، ويفترض سبق الإصرار مضمنة زمنية يتخلى فيها الجاني بنفسه يقلب أوجه الجريمة ، وكافة الاحتمالات فيها ويتردد فيها بين الإقدام والإحجام ، ثم يلبث أن يخرج من هذه المرحلة إلى العزم والتصميم على القتل ، فيُعد أداة القتل أن كان القتل بأداة ثم يرتكب جريمته، وتكمن في ذلك حكمة التشديد، والغرض من الفترة الزمنية ، أن يثبت لدى قاضي الموضوع من مرورها أن الجاني كان هادىء النفس يفكر باتزان في جريمته ، ثم يصر على ارتكابها ، وبالتالي إذا كان الجاني في ثورته العصبية، إذا علم بأمر معين كمقتل أحد أفراد عائلته ، فهم في ثورة نفسية عارمة إلى المجني عليه فقتله ، فلا يتوافر ظرف سبق الإصرار ، إذا يتعارض الأخير مع الثورة النفسية والعصبية والهياج ، الذي يفقد الشخص إتزانه وتفكيره الهادىء في أمر الجريمة (المرجع السابق : 130)

التعريف الإجرائي لجريمة القتل العمد:

إزهاق روح إنسان بفعل إنسان آخر متعمدًا، قد يكون الجاني مسبوق بنية وتخطيط لارتكاب الجريمة ، وقد يكون قتل عمد لحظي دون أن يسبقه أي نية للقتل، ويتخذ القتل العمد صورًا عديدة وهي: القتل بالخنق باليد أو بالأسلاك أو بالإيشارب، القتل بالسم ، القتل بالطعن باستخدام السكين ، القتل باستخدام آلة حادة مثل الشاكوش ، مفتاح الأنبوبة ، العصا الغليظة . وأخيرًا القتل بإطلاق الرصاص.

3Perpetrator-الجاني أو المجرم:

شخص ارتكب جريمة أو عملا عنيفًا أو ضارًّا ، ويُقدم للعدالة (Martin,2003:97)

ميز " لمبروزو" بين خمسة أنماط من المجرمين على النحو التالي:

- المجرم بالميلاد أو بالغريزة : يتميز هذا المجرم بوجود ملامح عضوية خاصة ، وارتدادية ، وسمات نفسية وعقلية ومزاجية تمثل ردة وراثية إلى صفات وسمات الإنسان الأول ، والمخلوقات البدائية.
- المجرم المجنون : وهو مصاب بنقص عقلي يفقده ملكة التمييز بين الخير والشر ، وهو يشبه في تصرفاته المجرم بالفطرة ، ولذلك ينبغي أن يوضع في مصحة عقلية حتى يتقي شره ، ويعالج من مرضه إذا أمكن ، أو يُعدم إذا كان جنونه لا يرجى له الشفاء . وألحق به " لمبروزو" المجرم الهستيري ، والمصاب بالصرع ، والمدمن على الخمر .

- المجرم بالعادة : يولد هذا المجرم دون أن تتوافر لديه صفات المجرم بالميلاد ، وهو مصاب بضعف خلقي ، ويعتاد على ارتكاب جرائمه بتأثير ظروف اجتماعية تغرس فيه النزعة إلى ارتكاب الجريمة . ومن أهم هذه الظروف اتصاله بالمسجونين ، وإدمانه الخمر ، والبطالة ، الأمر الذي يكسبه استعدادًا إجراميًّا ، ويصبح خطره على المجتمع كخطر المجرم بالفطرة . وتكاد تنحصر جرائم هذا النوع في الاعتداء على الأموال (سرقة – نصب– خيانة أمانة – رشوة ....الخ).
- المجرم بالصدفة :يتميز هذا المجرم بعدم وجود ميل أصيل إلى الإجرام ، ولا بتوافر ضعف خلقي ، كما أنه لا يسعى وراء الجريمة ، وإنما يخضع بصورة تلقائية وقوية لمجموعة من المؤثرات الخارجية الطارئة ، فيعجز عن تقدير نتائج

وعواقب فعله . كما أن هذا النمط من المجرمين قد يرتكب جريمته بدافع من حب التقليد أو الظهور ، وبالتالي يحسن إبعاده عن الوسط الذي يعيش فيه .

- المجرم بالعاطفة : لا يرتكب المجرم بالعاطفة جريمته بسبب تكوين وراثي خاص ، أو ضعف في قواه العقلية ، وإنما يرجع سلوكه الإجرامي إلى أسباب أخرى عاطفية مثل الحب والغضب والحقد والغيرة والحماس والدفاع عن الشرف . ويتميز المجرم في هذه الحالة بشعور مرهف وحساسية مفرطة لا يمكن مقاومتها ، وبالتالي، يندفع إلى ارتكاب جريمته تحت تأثير الثورة النفسية والإيمان المطلق بعقيدته.

- وأغلب جرائم المجرم بالعاطفة هي جرائم الاعتداء على الأشخاص والجرائم السياسية . وهذا النوع من المجرمين سريعي الندم على الجرائم التي يرتكبوها . ويرى " لمبروزو" عدم فرض عقوبة على هذا النمط من المجرمين كي لا تفسدهم، وتجعل منهم مجرمين بالعادة (السمري ، 2019: 74-76).

4- السَّجِين (المَسْجُونَة):

بصفة عامة، يُشير اصطلاح السَّجِين أو المَسْجُون إلى الفرد المحكوم عليه في جريمة أو فعل إجرامي مُعَاقَب عليه قانونًا، وكذلك الفرد المتهم المحبوس احتياطيًّا. وبهذا المعنى، يختلف السَّجِين أو المَسْجُون عن غيره من الأشخاص المجرَّدين من حريتهم لأسباب أخرى بخلاف تلك الناجمة عن ارتكاب أفعال يجرِّمها القانون ويُنزل العقاب المقرَّر على مرتكبيها، كالمعتقلين، والموقوفين، والمحتجزين؛ فهؤلاء قد يكون سبب تجريدهم من حريتهم راجعًا لاعتبارات سياسية، أو أَمْنِيَّة، أو لقيام حالة استثنائية فى البلاد، أو حتى خوفًا على حياتهم من غَضْبَةِ الجماهير أو ثورتهم.

كما أن السُّجَنَاء أو المَسْجُونين أنفسهم يتمُّ تصنيفهم إلى فئات بحسب مجموعة من المعايير الموضوعية، مثل الجنس (حيث يُفصل الرجال عن النِّسَاء)، والسن (حيث يُفصل المحكوم عليهم البالغون عن المحكوم عليهم من الأحداث)، ونوع العقوبة ومدَّتها وسوابق المحكوم عليه (حيث يُفصل بين المحكوم عليهم لمُدَدٍ قصيرة عن المحكوم عليهم بمدد طويلة، وكذلك بين المحكوم عليهم للمرة الأولى وبين مُعْتَادِى الإجرام أو العائدين)، ونوع الجريمة (فمرتكبو جرائم المخدرات مثلا يُعْزَلُونَ عن مرتكبى جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال)، والحالة الصحية، كما يُفصل بين المحبوسين احتياطيًّا والأشخاص المدانيين بصورة نهائية (محمود ، 2013: 14).

كما يُعرف النَّزِيل أو "السَّجِين" بكونه: الشخص الذى مُنِعَتْ حريتُه من خلال وضعه فى بناءٍ مُقْفَلٍ يوضع فيه الأشخاص المتهمون فى انتظار محاكمتهم، أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم، كما هو سائد ومعمول به فى الوقت الحاضر (الحيدر ،1430 هـ: 8).

ويمكن **تعريف السَّجِين إجرائيًّا بأنه:** هو الذى يسلك سلوكًا خارجًا عن قانون المجتمع، مما استلزمَ توقيعَ عقوبات سَلْبِ الحرية، وتنفيذ تلك العقوبة من خلال إيداعه فى أحد السُّجُون، فهو الفرد الجانى المُقَرُّ بإيداعِه لفترة زمنية معينة داخل أروقة المؤسسات الإصلاحية طبقًا لأحكام القانون.(فضل ، 2019 : 22)

سابعًا : النظريات المفسرة لارتكاب جرائم القتل العمد :

1- نظرية التفكك الاجتماعي :

يري "كولى " أن الجريمة تنشأ من مظاهر التفكك الاجتماعي الناجم عن تحلل العلاقات بين الأفراد والجماعات والبيئة على أساس القيم المجتمعية ، وهذا ما أكده " وليم توماس وفولورين " ، حيث بينا بأن جريمة القتل تنشأ نتيجة مظاهر التفكك

الاجتماعي والذي يؤدي إلى فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية على الفرد، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة على اختلاف أنواعها (الصنيع ، 1994 : 130).

التفكك الاجتماعي الذي يؤدي إلى الجريمة ناتج عن التخلف الثقافي، والذي هو نتيجة تفوق مشكلات التقدم المادي على التقدم الثقافي ، وهذا بدوره يبرز مشكلات اجتماعية تؤدي إلى إظهار أنماط الجريمة حسب.Ruth and Willson,1992):-23 24 (حسب العوامل الاجتماعية الموجودة في المنطقة

يؤدي التفكك الاجتماعي إلى ظهور الكبت لدى الأشخاص ، في معظم الأحيان على شكل انحرافات سلوكية من قبل الفرد تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل نتيجة قيام الفرد بأمور مختلفة تجعله يفقد السيطرة على ضبط سلوكه مثل ظهور حالات شرب الخمر وإدمانه ، المشكلات العقلية إضافة إلى ظهور مشكلات اجتماعية تتصل بالنسق الاجتماعي. (Talcot ,1996:45-48).

من ثم يكون التفكك الاجتماعي هو السبب الرئيس للسلوك الإجرامي ؛ حيث تمتد جذور الجريمة إلى التنظيم الاجتماعي ، وهي تعبير عن هذا التنظيم ، فالجماعة قد يقوم تنظيمها لتحقيق السلوك الإجرامي ، أو قد يقوم هذا التنظيم لمعارضة هذا النوع من السلوك ومواجهته . ففي المجتمعات البدائية والمجتمعات الزراعية تتسم التأثيرات التي تحيط بالفرد بالثبات والتشابه والانسجام والاتساق النسبي ، لكن مثل هذا الاتساق لا يبدو واضحًا في ظل المدينة الغربية في الوقت الحالي ، وذلك لضعف الضوابط الاجتماعية غير الرسمية

(Rosenfeld et al, 2001: 283-310) .

إذا نظرنا إلى جملة التحولات التي مر بها المجتمع المصري، فإن حصادها كان سلبيًّا في جملته وبدأ بأسرة قوية متماسكة ، تقليدية تعكس التراث التقليدي للمجتمع

، وانتهى بأسرة هشة وضعيفة تعاني جوانب ضعف عديدة .ومن بين مظاهر هذا الضعف قابلية البناء الأسري للتصدع والانهيار استنادا إلى ضعف منظومة القيم التي تضبط إيقاع التفاعل داخل الأسرة وهشاشة النمط الأسري السائد ، إضافة إلى اختراق بعض القيم الفردية والنفعية لتحل محل القيم الإيثارية والعطاء للأسرة ؛ الأمر الذي يعني أن الأسرة أصبحت تعمل في ظل منظومة قيمية ذات طبيعة فردية وأنانية في مقابل اختفاء القيم الجماعية ، وهو ما دفع إلى بروز حقائق جديدة ، منها أن الفرد أصبح مقدمًا على الجماعة ، وأصبحت المصلحة والأنانية الفردية هي معيار المشاركة في الحياة الأسرية ، وقد أدى ذلك إلى سقوط صيغة التوقعات المتبادلة أساسًا للاجتماع الإنساني السوى في أي جماعة اجتماعية . ولا شك أن غياب المعايير التي يحتكم إليها في مثل هذه القضايا من شأنه أن يؤجج وتيرة الصراعات الأسرية والمجتمعية ، ومن ثم الاتجاه نحو العنف المتزايد والقتل (ليله ،2004 : 75)

في ضوء مقولات هذه النظرية يمكن طرح التساؤل التالي :

أ–هل يعاني الجناة من ضعف منظومة القيم ، وسيطرة القيم الفردية المادية ؟

2– الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة :

يفسر أصحاب هذه النظرية الجنوح والسلوك الإجرامي من خلال عوامل عديدة ومتشابكة يرجع بعضها إلى الفرد نفسه " عوامل بيولوجية ونفسية " ويرجع بعضها الآخر إلى البيئة التي يعيش فيها الفرد ، لذا لا يمكن رد السلوك المنحرف إلى عامل واحد وإنما هو حصيلة تفاعل بين عوامل مختلفة سواء كانت عضوية ، نفسية ، وراثية ، بيئية أو اجتماعية . فلا يمكن النظر إلى الفرد بمعزل عن البيئة ولا يمكن النظر إلى البيئة بمعزل عن الفرد، فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به (عبدالعزيز ، 2009 : 72). على أنه يجب أن يلاحظ أن في أفراد معينين قد تتغلب القوى الفردية الأنثروبولوجية ، بينما قد تتغلب القوى البيئية لدى أفراد آخرين . فالعلاقة بين هذه

العوامل المتنوعة هي علاقة تناسب عكسي ، بمعنى أنه كلما اشتد تأثير العوامل الداخلية، كلما ضعف تأثير العوامل الخارجية ، والعكس صحيح كذلك ترتكب الجريمة حينما تتضافر عوامل نابعة من الفرد ذاته أو من المجتمع ، على خلق موقف إجرامي يكون بمثابة الظرف المحرك للعوامل مرة أخرى (علي ، 1982: 200–201).

ينسب إلى أصحاب هذا الاتجاه قولهم بأن السلوك الإجرامي هو سلوك مركب لا يمكن أن يخضع للتجزئة أى لعوامل ذات صبغة اجتماعية أو عضوية أو نفسية خالصة ، بل إنه مزيجا مشتركا من عدة عوامل تؤدي إلى ارتكاب الجريمة (على ، 1984 : 55–57).يؤكد وجهة النظر هذه

الذي ينظر إلى الإجرام باعتباره مشكلة في الشخصية تتأثر بالعوامل ""William Healy

البيولوجية والنفسية والعضوية والاجتماعية (الساعاتي ، 1983: 32) .

تنطلق المدرسة التكاملية في تفسيرها للسلوك الإجرامي من عدة نقاط رئيسة :

أ–الشمولية أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط .

ب–عدم الارتباط بتخصص معين بل محاولة الجمع بين جميع التخصصات التي عالجت السلوك المنحرف.

ج–تعدد العوامل أي إن الجريمة لا تفسر بعامل واحد بل بمجموعة من العوامل .

حاول الاتجاه التكاملي أن يربط العوامل الشخصية الأحادية والثقافية في صورة التفاعل الديناميكي أي تآلف العوامل المسببة للجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية، كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه (على ، 1990: 72).حيث يؤكد أن الأبعاد الأساسية للفعل الإجرامي ، تتمثل في الجوانب الثقافية التي تتضمن القيم والمعايير والمعاني والجوانب الاجتماعية التي تشمل النظم والجماعات والأوضاع والأدوار والبناء الاجتماعي ، والجانب الشخصي الذي يشير إلى الدوافع

والميول والرغبات والتطلعات والإمكانيات التي تترجم إلى الاتجاهات وصور السلوك المختلفة (شتا ، 1987: 56)

في ضوء مقولات هذه النظرية يمكن طرح التساؤل التالي:

– ما خصائص الجناه في ارتكاب جريمة القتل العمد ؟

3– نظرية الأنومى:

طرحت التغيرات الحادثة في المجتمع أمام بعض الأفراد البدائل السلوكية المختلفة التي قد تجعلهم عُرضة لتبني منظومات قيمية معينة تتباين عما هو سائد في المجتمع ، وقد عبر عن هذه الرؤية نظرية الأنومي أو اللامعيارية وخاصة عند "دوركايم" وذلك من خلال دراسته عن تقسيم العمل وتأثيره على درجة تكامل التنظيم الاجتماعي، وما يسود المجتمع من اضطرابات وتفكك نتيجة التغيرات التكنولوجية السريعة ، ومن ناحية أخرى أكد " دوركايم " أيضًا على أن الجريمة تزداد انتشارًا في حالة تحلل الروابط وتفكك الضوابط الاجتماعية التي تخلق بدورها ضغطًا اجتماعيًّا، يظل يهبط إلى أسفل إلى أن ينزل إلى الأفراد ، حيث يشعر الأفراد بالضغط والتوتر أثناء السعي نحو سد حاجاتهم المتجددة التي لا تمكنهم قدراتهم من تحقيقها ، وطالما لا توجد حدود لطموحات الأفراد وتطلعاتهم ، وفي غياب قوة أخلاقية ضابطة تنظم الغرائز والرغبات تظهر حالة من الأنوميا الاجتماعية التي تسود فيها حالة من اللامعيارية والتحلل القيمي (الحوتى ، 2019 : 1062). يرى" دور كايم" أن سرعة التغير الاجتماعي وما يؤديه من زيادة حالة الأنومي تؤدي إلى زيادة السلوك الإجرامي؛ لأن التغير الطبيعي والتدريجي والتنمية الاجتماعية لا تؤدي إلى حالة الأنومي، كما أن العنف يقل في مثل هذه الظروف ، ولكن في ظل التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السريع ، فالتضامن الآلي يضعف ويفقد قوته في التحكم في الأفراد ، وفي الوقت نفسه يظهر نوعًا جديدًا من التحكم أو التضامن يكون فيه الأفراد أحرارا ، يتسمون بالأنانية ويسعون إلى تحقيق

مصالحهم الشخصية ، ولا يوجد لديه وقت للتوافق أو التكيف مع القوى الأخلاقية اللازمة للتحكم في سلوكيات الأفراد والسيطرة عليها ، ومن ثم تتصاعد التطلعات الفردية على حساب احترام الآخرين ، ويتزايد ارتباط (Alex,W,.,2007: 240). الشخص بذاته أكثر من ارتباطه بالآخرين.

واستنادًا إلى حقيقة أن الضمير الجمعي يبقى قويًّا ، طالما أنه لا يسمح بالسلوكيات المتناقضة ، غير إنه بسبب ضعف الضمير الجمعي ، ومن ثم ضعف الضبط الاجتماعي يتوقف احترام القواعد العامة ، وبذلك يصبح تأثير الضمير الجمعى في ضبط وتنظيم سلوكيات البشر ضعيفًا للغاية ، وفي مثل هذه الحالة تنتشر حالة الأنومي أو انهيار المعايير ، وهي الحالة التي تعنى التحرر من الضبط الجمعي كما تعني التحرر الفردي من كل ضوابط الجماعة ، وبذلك تنتفي أي ظروف أو شروط تضبط السياق الاجتماعي أو تنظم التفاعل في إطاره ، وبذلك ينطلق السلوك باتجاه تحقيق إشباع حاجات الفرد دون أن يستجيب لمتطلبات المجتمع (ليلة ، 2014: 163). ومن ثم أوضحت نظرية الأنومي أن المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة تعود إلى فكرة الأنومي، حيث يرى دور كايم أن حالة الأنومي تعود إلى تصدع أو فقدان المعايير نتيجة انتقال المجتمعات الآلية إلى مجتمعات صناعية ومتقدمة ، وبالتالي قد يفقد النظام الاجتماعي معاييره الاجتماعية ووظائفه الاجتماعية ، وبالتالي، فإن فقدانها يؤدي إلى حالة الاغتراب المجتمعي ،مما يؤدي إلى فقدان الضوابط الاجتماعية التي تساهم بدورها في ارتكاب الجريمة

.(Robertson,1997: 36)

لا تنكر نظرية الأنومى هنا أهمية الدوافع الفردية في السلوك الإجرامي ، ولكنها تبحث عن هذه الدوافع في الترتيبات المجتمعية التي تتعدى إطار الفرد، وهي خارجة عنه وتؤثر في سلوكه ، فهناك أهداف يرسمها المجتمع لأفراده ، ويضع معها معايير

اجتماعية تحدد أسلوب وطريقة الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف وتقوم هذه المعايير بتحديد وضبط وسائل الإشباع لحاجات الأفراد ووصولهم إلى تحقيق أهدافهم ، وبناء عليه، يعتبر السلوك المنحرف مظهرًا من مظاهر عدم قدرة الأفراد على استخدام وسائل مقبولة ثقافيًا لتحقيق الأهداف التي يصبون إليها، فالتركيز على قيم الغنى وجمع الثروة ، وامتلاك البيوت الفخمة والسيارات الفارهة مع غياب التركيز على ضرورة الالتزام بالطرق المشروعة للوصول إلى تحقيق هذه الغايات وغيرها ، قد يدفع بالفرد إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، وهكذا نجد بأن هناك انفصالا بين أهداف المجتمع والمعايير التي يجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف ، ويتجلى هذا في وجود الاختلاف بين أهداف المجتمع والفرص المتاحة لتحقيق هذه الأهداف ، مما يؤدي إلى وقوع الجريمة

.(Roy.L&Others,1985:161)

لقد توصل " ميرتون" إلى أن صياغة المشكلة المتصلة بالعلاقة المتبادلة بين اللامعيارية والسلوك الانحرافي في سياقها النظري الملائم تستلزم فحص ظهور اللامعيارية ونموها كنتيجة محصلة لعملية اجتماعية مستمرة وعدم النظر إليها ببساطة على أنها حالة طارئة ، وعندما قام بوصف هذه العملية أشار إلى أن بعض الأفراد يتعرضون أكثر من غيرهم لضغط يظهر نتيجة للانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل الفعالة لتحقيقها؛ ويرجع ذلك إلى أنهم يحتلون وصفا مهملا من الناحية الموضوعية داخل الجماعة بالإضافة إلى أن شخصياتهم تنفرد بخصائص معينة . وفي هذا الصدد يمكن أن تعزز الظروف الأسرية لاستهداف الضغوط اللامعيارية ومن ثم فهم يكونون أكثر عرضة للسلوك الانحرافي أو انتهاك المعايير النظامية الذي يكافىء في بعض الحالات من خلال إنجاز الأهداف، وتلك مكافأة اجتماعية بلا شك (جابر ، 1988: 250) وفي ذات السياق ، طور "ميرتون" هذه الرؤية التفسيرية ، وقدم تصورًا لأنماط الخلل الوظيفي في المجتمع ، والتي تنجم عن حالة ثقافية يحدث فيها تباعد بين

).(Charles.H,1985:52 الأهداف والقيم الثقافية وبين الوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

وطبقًا لتلك الحالة الثقافية، فإن وسائل تحقيق تلك الأهداف ليست متاحة للجميع وبالتساوى ، وعندما تمارس هذه الأهداف ضغوطًا قوية عليه ، فإنه يلجأ إلى تحقيقها بوسائل غير مشروعة متمثلة في كافة الصور الانحرافية
(David.S,1995:33). لسلوك صاحبها

ويؤكد "ميرتون" أن أفراد المجتمع يختلفون فيما بينهم في درجة تعرضهم لهذه الضغوط ، فالفقراء أكثر عُرضه للضغوط من غيرهم ، فإذا اجتمع الفقر والطموح والعجز عن تحقيق الطموح ، فإن الانحراف لابد أن يحدث ، وإذا ما انتشر هذا النوع من الضغوط ، فإن المجتمع يدخل إلى درجة فقدان المعايير بالمعنى الدور كايمي ، حيث يفشل المجتمع فى أن يوفق بين الوسائل والغايات ، الأمر الذي يفقد البناء قدرته على أن يولد أساليب ضابطة للسلوك (الحوتى ، مرجع سابق : 1063).

وفي ذات السياق لفت "ميرتون" الانتباه إلى أهمية الحرمان النسبي في الانجراف نحو الانحراف ، كما لفت النظر إلى اختلاف الأساليب التي يمكن أن تستخدم في الولوج إلى دائرة الانحراف . يرى أن الحرمان النسبي في ذاته لا يفسر الانحراف ، ولكن لابد من توافر عوامل أخرى وسيطة تساعد أن يحول الحرمان أصحابه إلى دائرة الانحراف ، ومن بين هذه العوامل التي أشار إليها "ميرتون " أهمية الجماعة المرجعية ، فالأفراد الذين يعانون صورًا من الحرمان في الدخل والتعليم والطموح المهنى لا ينزلقون بالضرورة إلى مستوى اللامعيارية أو الوهن الأخلاقي الذي يدفعهم بالتبعية إلى تبني قيم انحرافية ، ولكن ثمة عاملا مهمًّا، وهو مقارنة أوضاعهم الواقعية بالآخرين محاولين تقييم أوضاعهم في ضوء مقارنتها بجماعة مرجعية هي جماعة أقرانهم ، وفي الغالب

تنتهي هذه المقارنة بالتحيز نحو الأساليب التي يتبناها هؤلاء الأقران في تحقيق أهدافهم ، ومن هنا تكتمل دائرة الانحراف (المرجع السابق : 1064).

في ضوء مقولات هذه النظرية يمكن طرح التساؤل التالي :

– هل يعاني الجُناة من حالة الاغتراب المجتمعي وفقدان الضوابط الاجتماعية عند ارتكابهم جرائم القتل العمد؟

4– نظرية الوصم الاجتماعي :

يذهب " فرانك تانينبايم" إلى أن السلوك المنحرف لا يعود إلى حد كبير إلى عدم توافق الشخص المنحرف مع المجتمع ، ولكن واقع الأمر أن الشخص المنحرف متوافق– بصورة ما – مع جماعة معينة ، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يعد في حقيقته نتيجة للصراع بين الجماعة والمجتمع . ويذهب "بيكر" أن تسمية سلوك ما على أنه منحرف ، يعتمد على رد فعل المجتمع تجاه السلوك ؛ حيث تحدد المجتمعات الانحراف ، وذلك من خلال تحديد بعض القواعد التي يُعد انتهاكها انحرافاً من وجهة نظر أفراد المجتمع ، وبهذا فإن الانحراف – هنا– لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد ، وإنما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك . وبالتالي، فإن الشخص يُعد منحرفًا عندما ينظر إليه المجتمع على أنه كذلك . فالانحراف هنا ليس صفة يوصف بها السلوك في ذاته ، ولكنها خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين لأحد أفراده في ضوء القيم والمعايير السائدة . ففي ضوء القانون الذي يعكس قيم المجتمع ، يوصف السلوك بأنه جريمة ، وأن مرتكبه مجرم(السمري ، مرجع سابق : 240–241)

إن تهويل الشر من المصطلحات الرئيسية في نظريات الوصم وهو مرتبط بالنسبية القانونية ، فالأفعال ليست كما يقول في كونها جيدة وسيئة ، فهنالك تفاوت كبير ودرجات متباينة ، ولكن المهم هو الوصم أو الذي يقوم المجتمع بلصقه بالشخص المرتكب واقعيًا أو افتراضيًا بشخص ما نتيجة قيامه بالسلوك المنحرف، وهنا الوصم

يعرف بالشخص كقولك هذا سارق أو قاتل ، أي إنه منحرف ومجرم ، وهذا الوصف سوف يغير من نظرة الشخص لذاته ونظرة الآخرين له . فالآخرون يتعاملون مع معنى الوصم (السارق) وليس مع الشخص بحد ذاته . وبالتالي، فإن هذه العمليات (الوصم) للأفراد كمنحرفين ومجرمين تساعد في خلق الجريمة والانحراف (الوريكات، 2013 : 240).

التغير في صورة الذات:

يذهب الباحثون الذين يأخذون بنظرية تسمية الانحراف هذه إلى أن عالم الاجتماع في دراسته للمنحرفين لا يعالج في العادة كل فئات الأفراد الذين قد ارتكبوا سلوك الانحراف ، وإنما يدرس فقط أولئك الذين شوهدوا وهم يرتكبون مثل هذا السلوك، ومن ثم أطلقت عليهم هذه التسمية وفقًا لمشاهدتهم، لذا فإنه من أكثر المساهمات المميزة لها في دراسة السلوك الانحرافي هي أنها أوضحت أن السلوك الانحرافي ناجم عن تفسير فرد معين في موقف أو محيط اجتماعي معين (كما هو في التسمية العامة) أنها أيضًا أوضحت أن ردود فعل الآخرين نحو تسمية الانحراف هي غالبا ما تكون قاسية جدًّا ، والتي قد تكون ناجمة عن التغيير الخطير في بناء تصور الذات (جونز ، 2010 : 159).

في ضوء مقولات هذه النظرية يمكن طرح التساؤلين التاليين :

أ– هل يرجع ارتكاب الجاني جريمة القتل العمد إلى تخوفه من رد فعل المجتمع تجاه سلوكياته المنحرفة التي قد يكشفها المجني عليه في حالة بقائه حيًّا؟

ب–هل يخشى الجاني العقوبة المجتمعية أكثر من العقوبة القانونية عند ارتكابه جريمة القتل العمد؟

5– وليفجانج وفراكيتى: نظرية الثقافة الفرعية للعنف:

عند النظر إلى "ثقافة العنف " باعتبارها ثقافة فرعية، فإن هناك بالتأكيد مثل هذا النوع من الثقافات ثقافة مضادة للمجتمع على اعتبار أن ثقافة العنف على التحديد ثقافة هدامة. وعلى اعتبار أن ثقافة العنف تقوم على نظام معياري يتضمن معايير متصارعة مع القيم السائدة في المجتمع. وقد تكون معايير مضادة لمعايير المجتمع الكبير.(Milton , 1981: 23) .

وتركز هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه: إن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الفرعية للعنف تسودها مجموعة من القيم والاتجاهات، وطبقًا لهذه النظرية فإن أعضاء الثقافة الفرعية للعنف يتصرفون بشكل أكثر عنفًا من الآخرين؛ لأنهم يخضعون للمعايير والاتجاهات والقيم الأساسية للثقافة الفرعية للعنف. (شحاتة، 2012: 36).

يُعتبر استخدام القوة في الحياة اليومية في المجتمعات القبلية والتقليدية رجولة وحماية ذاتية لا تثق ولا تأخذ بالحماية الرسمية الحكومية ، إذ إن الحق الخاص في مرئياتها يجب أن يؤخذ من قبل الفرد نفسه مع مساعدة أقاربه له في هذا التصرف، وإذا لم يقم بذلك، فيعد جبانا فاقدًا للرجولة ، وإزاء ذلك، لا ينظر إليه نظرة محترمة في أعين أقاربه وجماعته القرابية ، ومن هنا، يمسى العنف مشروعًا ومقبولا أو مخنثًا غير قادر الدفاع عن نفسه . أي إن الدفاع عن النفس من قبل الفرد ذاته يُعد عملا مشروعًا من وجهة نظر ثقافته ، أي فى المنطق العصري يمسى هذا الفرد الذي يستخدم العنف دفاعًا عن نفسه شرطًا ذاتيًا يتشرف بعمله ولا يخجل منه (عمر ، 2010 : 23-24).

لذلك لا يُنظر إلى استخدام العنف في الثقافة الفرعية كسلوك غير مشروع، وبالتالى، فإن من يستخدم هذا الأسلوب لا يعاني من الشعور بالذنب لسلوكه العدواني، فالعنف قد يصبح جزءًا من أسلوب حياة الفرد يلجأ إليه لحل مختلف مشاكله.(علي ، و عثمان ،1982: 191) .

لقد وعى منظرو الثقافة الفرعية للعنف أهمية النظر إلى هذه الثقافة من الخارج ومن الداخل، فهي من الخارج تعكس سلوكيات وقيم الطبقة الوسطى التي لا تقبل أن تظهر هذه السلوكيات وتلك القيم بين أعضائها، ولا تعبر عن نفسها بشكل صريح وظاهر، وغالبا ما تنخرط فى حياتها مع إضفاء قيمة عالية على الحياة الإنسانية، ولا تعاقب أطفالها على نحو عنيف وذلك على عكس الطبقة الدنيا التي يفترض أن تسود فيها الثقافة الفرعية للعنف، ففي هذه الطبقة كما يذهب "وليفجانج وفراكيتى" يعتبر استخدام العنف شيئا منفصلا ومثوبا، كما أن الابتعاد عن العنف يعتبر سلوكًا مستهجنًا، أما من الداخل، فإن الثقافة الفرعية للعنف لا تنشأ من فراغ، بل من الظروف التى تعيش فيها فئات المجتمع الفقيرة، وهى ظروف تخلق وسطا مهيئا لنشأة هذه الثقافة، ومن هذه الظروف: التفكك الأسري، وغياب الآباء. يؤدي فقدان القدرة على السيطرة على الأطفال والشباب إلى وجود قيم مخالفة للقيم السائدة، ويستغرق ذلك وقتا طويلا، فرفض القيم السائدة لا يظهر بشكل فجائي، وإنما يظهر عبر عملية يطلق عليها عملية التحييد، وتبدأ عملية التحييد هذه عندما يميل الشاب (المراهق) وهو يتصارع مع القيم النظامية والقيم المنحرفة، إلى القيم المنحرفة وتفضيلها على القيم النظامية، ويطور الشاب وهو في طريقه إلى التحول الكامل نحو السلوك المنحرف تبريرات وتصورات عقلية تدعم هذا التحول (حنبظاظة ، 2012: 52–53).

ويمكن تلخيص أهم مقولات هذه النظرية على النحو التالي: "إن أبناء الثقافات الفرعية لديهم قيم مختلفة عن بقية أبناء المجتمع، ولكنها ليست مختلفة تمامًا، وليست في حالة صراع دائم، وهؤلاء أي: أبناء الثقافات الفرعية لديهم المقدرة على استخدام العنف ولديهم اتجاهات تفضل استخدامه عند كافة المستويات العمرية، ولكنه أكثر وضوحا وشيوعًا عند من هم في سن المراهقة المتأخرة حتى منتصف العمر، وترى هذه النظرية أن الأفراد الذين يرتكبون العنف وليست لديهم أية روابط مع أية ثقافة فرعية هم باثولوجيون (مرضى)، ويظهرون ذنبا وتوترا حول سلوكياتهم مقارنة مع أبناء الثقافات

الفرعية، أما عن تفسيرهم لاستمرار الثقافة الفرعية، فإنها تأتي من خلال عمليات التعلم وتساعد في ذلك عمليات التعزيز الإيجابي للسلوك المنحرف الذي يحظى صاحبه بالمكانة الاجتماعية المحترمة بين أقرانه، وبما أن السلوك المتسم بالعنف طريقة حياتية ومقبولة، بل ومتوقعة فلن يشعر مرتكبه بالذنب أو تأنيب الضمير لارتكابه ذلك، وبالتالي، فإن الحل لذلك هو في تفكيك مثل هذه الثقافات الفرعية". (Williams & Mcshane , 1999: 124)

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة تساؤل رئيس مؤداه:

هل تُرتكب جرائم القتل العمد نتيجة خضوع الجناة للقيم والمعايير التي تحبذ استخدام العنف داخل بيئاتهم الثقافية؟

6- ما بعد الحداثة والجريمة :

قامت ما بعد الحداثة على نقد كلى لمبادىء الحداثة التي سايرت علم الاجتماع منذ ظهوره في القرن التاسع عشر وحتى سبعينيات القرن الماضي (1979) عندما أعلن "فرانسلوا ليوتار" عن موت الحداثة وسقوط السرديات الكبرى ، وإذا كانت الحداثة قد قامت على مبادىء –الفردية ، العقلانية ، الإيمان بحتمية التاريخ وأنه يسير في خط مستقيم ولا يتراجع إلى الوراء ، والإيمان بالعلم الطبيعي ، والتمييز المطلق بين الذات والموضوع ، فإن ما بعد الحداثة تشكك في كل هذا وتشكك في قدرة العلم كمصدر وحيد للمعرفة ، فالمعرفة هنا أصبحت نسبية فلا توجد معرفة صادقة أو غير صادقة أو معرفة موضوعية ، ولا توجد حقيقة موضوعية ، فالحقيقة هي من صنع وتشكيل وسائل الاتصال الجماهيري ، وتزايد الاهتمام بكل ما هو ثقافي والشك في السياسة الحكومية وتنامي سياسة الحياة وعدم الفصل بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، والنظر إلى التاريخ باعتباره تقدمًا مستمراً نحو الحرية وسعيا نحو التقدم لم يعد يلقى قبولا الآن .

وقد ساهم الكثير من المفكرين في نشر وترسيخ هذه الأفكار مثل : " فرانسلوا ليوتار" (الوضع ما بعد الحداثى) ، و " ميشيل فوكو" (المراقبة والمعاقبة، الكلمات والأشياء ، نظام الخطاب ، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي ، حفريات المعرفة) ، و" جان بودريار" (مجتمع الاستهلاك) و " جاك دريدا " (علم الكتابة ، الكتابة والاختلاف) و" أنتونى جيدنيز" وغيرهم . وقد انعكس فكرهم هذا في موضوع الانحراف والجريمة فلم تعد النظرة السابقة التي ترى أن الانحراف والجريمة هو نتيجة لحتميات اجتماعية وثقافية ونتيجة لتناقضات الأبنية الاجتماعية والاقتصادية . فهناك الكثير من التغيرات الاجتماعية التي أصبحت تؤثر على السلوك الإجرامي ومكافحة الجريمة مثل صعود المجتمع الاستهلاكي كما أوضح ذلك "جان بودريار" في كتابه " مجتمع الاستهلاك " ، مثل العولمة وتراجع التصنيع وزيادة الحرية الفردية والتنوع الثقافي . لقد قامت ما بعد الحداثة فعلا بتفكيك النماذج والمبادىء المعرفية التي قامت عليها الحداثة منذ القرن الخامس عشر . وفقا لمفكري ما بعد الحداثة ، مثل " ميشيل فوكو" فإن الطبيعة المتشابكة للسلطة والمعرفة والسيطرة الاجتماعية هي الصلة التي يتم فيها تعريف الانحراف والجريمة . تقترح نظرية علم الإجرام ما بعد الحداثى أنه للبحث عن أسباب الجريمة ، يجب على المرء أن ينظر إلى تعقيد تفاعلات الأفراد داخل ثقافتهم ومجتمعهم وبنيتهم الاجتماعية . في مجتمع ما بعد الحداثة ، يتحرر الناس بشكل متزايد من القيود الناشئة عن الأعراف الاجتماعية والروابط الاجتماعية للآخرين . الجريمة كما هي معرفة حاليا هي ببساطة تعبير عن وجهة نظر معينة لأولئك الذين يتمتعون بالسلطة في كيفية تصرف الناس ، وإنكار حرية الناس وهويتهم الذاتية واختلافهم . يرى مفكرو ما بعد الحداثة أن الجريمة كما تم تعريفها في فترة الحداثة هي مجرد تعبير عن وجهة نظر معينة لأولئك الذين يتمتعون بالسلطة في كيفية تصرف الناس ، وتنكر حرية الناس ، والهوية والاختلاف يجادل منظرو ما بعد الحداثة بأننا نعيش الآن في عالم ما بعد حديث يتميز بالتنوع ، يؤكد ما بعد الحداثيين أن المجتمع يتغير بسرعة وباستمرار بحيث

يتسم بعدم اليقين ، حيث ينقسم المجتمع إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجموعات مع اهتمامات وأنماط حياة مختلفة . وينظر ما بعد الحداثيين إلى مسألة " الجريمة " على أنها مجرد بناء اجتماعي ، قائم على تعريف قانوني ضيق لا يعكس تنوع مجتمع ما بعد الحداثة ،يتحرر الناس بشكل متزايد من القيود الناشئة عن الأعراف الاجتماعية والروابط الاجتماعية للآخرين

(Thomas st Louis,2013).

طرح كل من " هنري ستيوارت" و " دراجان ميلوفانوفيتش" نظرية علم الإجرام التأسيسي، وهي نظرية متأثرة بما بعد الحداثة لعلم الجريمة ، والتي كانت مستوحاة من كتاب " أنتونى جيدنيز" دستور المجتمع (1984) في هذه النظرية ،يُنظر إلى الجريمة على أنها جزء لا يتجزأ من الإنتاج الكلي للمجتمع، وهي إنتاج مشترك للعناصر البشرية والهياكل الثقافية والاجتماعية التي يخلقونها باستمرار ؛ حيث يقدم علم الجريمة التأسيسي نهجًا إيجابيًّا وشاملا لدراسة الجريمة . مع الأخذ في الاعتبار أن الأفراد لا يشكلون العالم فحسب ، بل يتشكلون بواسطته ، ولا يمكن فهم سلوكيات أولئك الذين يسيئون إلى الآخرين ويؤذونهم بمعزل عن المجتمع الذي هم جزء منه. وأنه بدلاً من الشروع في تحديد العوامل التي تسبب المخالفة، يدرس علم الإجرام التأسيسي الإنتاج المشترك للجريمة من قبل الأفراد والبنى الاجتماعية والتنظيمية التي يطورها البشر . الآثار المترتبة على ذلك هي ، أولا : أنه يجب تفكيك الجريمة كعملية استطرادية متكررة ، وثانيًا : يجب بذل محاولات واعية لإعادة الأعمار . اعتنق علم اجتماع الانحراف ما بعد الحداثة "أجندة" تعددية تشمل تحليلات للمنهج وقوة الدولة وحقوق الإنسان بالإضافة إلى فكرة الواقعية اليسارية بأن الجريمة يجب أن تؤخذ مأخذ الجد ؛ لأنها تضرب أكثر قطاعات المجتمع ضعفا(العنزى، 2022 : 413).

في ضوء مقولات النظرية، يمكن طرح التساؤل التالي :

هل يوجد علاقة بين أسباب ارتكاب جرائم القتل العمد والظروف الاجتماعية اليومية؟

ثامنًا : الدراسات السابقة:

-المحور الأول : الدراسات التي اهتمت بجرائم القتل داخل الأسرة.

-المحور الثاني :الدراسات التي اهتمت بجرائم القتل، والقتل العمد خارج نطاق الأسرة.

أولا المحور الأول : الدراسات التي اهتمت بجرائم القتل داخل الأسرة.

أشارت دراسة (الشناوي ،1988) إلى أن الرجل يقتل لأسباب كثيرة ترتبط معظمها بدوره الاجتماعي مثل الشك في السلوك والمشاجرات والخلافات المالية . في حين كان 65% من جرائم القتل الأسرية ، كما **(Dawson,John and Patrick A. Langan,1994)** كانت بسبب الاعتداءات الجنسية في دراسة

ارتفعت معدلات جرائم القتل العمد في المناطق المحرومة اقتصاديًا ، وغير المنظمة اجتماعيًا في دراسة

(Diem, Heide,M.Kathleen 2014) ، في حين أشارت دراسة **(Chelsea and Jesenia M.** إلى أن قتل الأبناء الآباء وأزواج الأمهات كان لإنهاء إساءة معاملة الآباء للأبناء، بينما**(Pizarro,2010**

هدفت دراسة **(بربري ، 2015)** إلى التعرف على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة إلى أن نسبة 33% من**(Hanlon,Robert.E,2016)** وراء ارتكاب جرائم القتل الأسرى، توصلت دراسة

الجناة ارتكبوا جرائم القتل بشكل عمدي تجاه أفراد أسرهم فيما ارتكبها (61%) من الجناة عن طريق الخطأ

)إلى اختلاف الأساليب المستخدمة في القتل، وتشمل **Palermo, B.** **George,2016)** وأشارت دراسة الخنق ، والطعن ، والتسمم.في حين توصلت دراسة(**أبو زيد ، تغريد نجدى ،2017)** إلى أن العوامل) **Eliane , Lisieux, et al.,2017)** الاجتماعية هي المسئولة عن ارتكاب جريمة القتل العمد في الأسرة،أما والجناه ، ورصد العوامل الاقتصادية المرتبطة بهم.في هدفت إلى الكشف عن الخصائص الاجتماعية للضحايا

)إلى أن كان الجاني يتعاطى المخدرات ،وهدفت **Dodson, D.** **Kimberly,et al., 2017**حين أشارت) إلى الكشف عن السياق الذي حدث فيه القتل داخل الأسرة ، في حين **Holt, Amanda,(2017)**

توصلت دراسة **(عبدالمنعم، و أحمد، وآخرون ,2018)** إلى عدم وجود تأثير للمتغيرات الاجتماعية على ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة عند مستوى معنوية (.05)، في حين توصلت إلى أن أكثر العوامل المؤدية لانتشار ارتكاب جرائم القتل داخل الأسر: الفقر ، **(Fridle,E,2021)** دراسة التفكك الأسري ، البطالة ، في حين أشارت دراسة **(هارون ،2022)** إلى أن أنماط الضبط الاجتماعي التي اتبعها الأبوان في ضوء عملية التنشئة الاجتماعية مع حالات الدراسة كانت سببًا في قتل الأبناء الأبوين ؛ وذلك لأنها كانت تتسم بالعنف وإساءة المعاملة والقسوة والإهمال.

ثانيًا–المحور الثاني الدراسات التي اهتمت بجرائم القتل، والقتل العمد خارج نطاق الأسرة.

إلى الكشف عن معدلات جرائم القتل ،كما هدفت دراسة **Caldwell,Cand.I, 1995)** هدفت دراسة إلى التعرف على ظروف وخصائص **(Mouzos,Jenny and Catherine Rushforth,2003)**

(Heide,M.Kathleen and القتل العمد في أستراليا في الفترة من 1989إلى2002، وأشارت دراسة إلى اختلاف أسباب القتل تبعًا للنوع ؛ حيث **and Autumn Frei,2010**

يقتل الذكور للحفاظ على رجولتهم ، وتقتل الإناث للتخلص من الإساءة والتسلط، في حين اهتمت دراسة **(القحطاني ، 2010)** بالتعرف على عوامل جرائم القتل في سجن أبها في المملكة العربية السعودية إلى وجود اختلاف بين الجناه والأشخاص العاديين من **(Ralph.S,2011)** وأهم آثارها الاجتماعية ، وتوصلت دراسة

حيث الجسد والصحة النفسية والعقلية، وأشارت دراسة **(النمر ، 2013)** إلى أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في الفئة العمرية (31–40) من الذكور المتزوجين والعاطلين عن العمل ، توصلت دراسة **(جميل ، 2015)** إلى أن الشجار المؤدي للقتل أصبح من أهم أسباب القتل ؛ حيث بلغت نسبة القتل على خلفية الشجار 62.2% من إجمالي الجرائم،في حين توصلت دراسة **(الشيشينة ،2018)** إلى تحديد أكثر الآثار الاجتماعية لجريمة القتل : التفكك الأسرى بنسبة 70.24% ، ثم تفشي الإدمان في المجتمع بنسبة 70% ، ثم انحراف أفراد الأسرة بنسبة 68.54%. أكدت دراسة **(تركي ، 2020)** على أن الاستفزاز الخطير من أهم العوامل المسببة لجريمة القتل العمد، اهتمت دراسة (**الحسن ، 2020)** بتحديد مدى خطورة جريمة القتل العمد ، والتعرف على النصوص القانونية المُجرمة لهذا الفعل والعقوبات المقدرة لها

بينما هدفت دراسة **(خالد ، وعرار ، 2021)** بالكشف عن أكثر الأسباب والمتغيرات المتنبئة بجرائم القتل في فلسطين، توصلت دراسة **(غندور ، 2021)** أن من أهم أسباب ارتكاب جريمة القتل هي الأسباب الاجتماعية المتمثلة في سوء التنشئة الاجتماعية يليها الأسباب الاقتصادية، وأثبتت دراسة **(جواد ، 2023)** وجود تباينا **)(Akademi.D&Mukalla.H ,2023** واضحا في النمط المكاني والزماني لجرائم القتل في مختلف المدن، وتوصلت إلى أنه يجوز الحكم على مرتكب جريمة القتل العمد

بالسجن مدى الحياة من قبل هيئة محلفين القضاة . وتؤدي أفعال مرتكب جريمة القتل العمد إلى الإعدام .

التعقيب على الدراسات السابقة :

يتحدد موقع الدراسة الراهنة بالنظر إلى مجموعة القضايا التي طرحتها الدراسات السابقة في تناولها للأبعاد الاجتماعية المرتبطة بجرائم القتل، والملاحظة العامة على الدراسات السابقة أنها تناولت جرائم القتل إما داخل الأسرة على حدة أو خارج الأسرة دون محاولة دراسة جرائم القتل دراسة مقارنة بين جريمة القتل العمد داخل الأسرة ، وجريمة القتل العمد خارج الأسرة ، كما يؤخذ على الدراسات السابقة أن أغلب الدراسات التي تناولت جريمة القتل العمد لم توضح السياق الاجتماعي المحيط بجريمة القتل العمد من وجهة نظر مرتكب جريمة القتل العمد ، وهو ما حاولت الدراسة الراهنة تحقيقه من أجل التوصل لأنسب الحلول والمقترحات التي تحد من انتشار جرائم القتل العمد في المجتمع المصري ، من هنا فإن موقع الدراسة الراهنة على خريطة الدراسات السابقة يتضح في هدفها الرئيسي المتمثل في رصد الأبعاد الاجتماعية المصاحبة لارتكاب جريمة القتل العمد ومدى اختلافها عند ارتكاب جريمة القتل العمد داخل الأسرة وخارجها .

تاسعًا : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1- نوع الدِّرَاسَة:

تُعَدُّ هذه الدِّرَاسَة من الدِّرَاسَات الوصفية التحليلية، التي تهدف إلى رصد الأسباب والدوافع الاجتماعية الكامنة وراء ارتكاب جرائم القتل العمد داخل نطاق الأسرة وخارجها من وجهة نظر مرتكب جريمة القتل العمد ،

كما أن هذه الدراسات تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد ، وهي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص

دلالاتها . وهي تصل من خلال ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة.

2- **منهج الدِّرَاسَة:**

المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة جريمة القتل العمد ، وتفسير أسباب ظهورها ، وتأثيراتها على مرتكبها من الرجال

3- الطريقة العامة للبحث: طريقة دراسة الحالة ، وذلك لكونها المدخل الملائم لطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة ، حيث تتميز الطريقة بالتعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف ، بهدف تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة مجال الدراسة ، والكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة موضوع الدراسة .

4-**أداة جمع البيانات:**

(أ) دليل المقابلة: تضمن دليل المقابلة المحاور التالية (الخصائص الديموجرافية لحالات الدراسة ، أسباب ودوافع جريمة القتل العمد ، سياق ارتكاب جريمة القتل العمد ، التخطيط لارتكاب الجريمة ، آثار ارتكاب جريمة القتل العمد على مرتكبيها، كيفية الحد من انتشار جرائم القتل العمد)

(ب) المقابلات المتعمقة:

اعتمدت الدِّرَاسَة على المقابلة المتعمقة كأداة لتطبيق دليل المقابلة، كان الحَكْىَ في المقابلة له مشكلات منها: الاستطرادات الكثيرة التي يتضمنها فعل الحَكْيِ ذاته، ومحاولة الفرد عمل ما يشبه المونتاج لسيرة حياته، مؤخِّرًا أحداثًا، ومقدِّمًا أخرى، متجاهلا بعضها، ومبالِغًا في البعض الآخر، مما يساعد على رسم الصورة التى يريد توصيلها

للباحث. لقد تمت محاولة الحد من هذه المثالب ببعض الطرق، منها: الحد من الاستطرادات للعودة إلى القضايا محور دليل المقابلة.

5--مجالات الدراسة :

-**المجال الجغرافى :** طُبقت الدراسة داخل سجن وادي النطرون بالبحيرة ، وهو ما تم تحديده من قبل إدارة العلاقات العامة بقطاع مصلحة السجون .

-**المجال البشري :** عينة عمدية بلغ عددها (40) حالة من مرتكبي جرائم القتل العمد بسجن وادى النطرون.

-**المجال الزمنى :** أجريت الدراسة الميدانية خلال شهر يناير 2024.

5-أساليب التحليل والتفسير :

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكيفي وتفسير النتائج في ضوء مقولات الاطار النظري للدراسة.

6-حالات الدراسة : تم اختيار الحالات وفقا للمعايير الآتية :

أ- أن تكون حالات الدراسة من الجُناه الذين ارتكبوا جرائم القتل العمد ، وليس أى نوع من جرائم القتل الأخرى.

ب- أن تكون حالات الدراسة متنوعة في ارتكاب جريمة القتل العمد داخل الأسرة وخارجها ، حتى يمكن التعرف على تأثير متغير درجة قرابة الضحية للجاني في ارتكاب جريمة القتل العمد.

ج- أن تكون بعض حالات الدراسة قد حُكم عليها بمدد حكم مختلفة ما بين الاعدام والحكم المؤبد ، من أجل معرفة تأثير العقوبة التي تعاقب بها الحالات على رؤيتهم لذاتهم بعد ارتكاب الجريمة ، وتأثيرها عليهم في محيطهم الاجتماعي خاصة أسرهم.

د– أن تكون حالات الدراسة متنوعة في أداة ارتكاب الجريمة ، حتى يمكن الكشف عن جميع الأدوات والأسلحة المستخدمة في ارتكاب جريمة القتل العمد.

هـ– أن تكون حالات الدراسة متنوعة ما بين حالات ارتكبت جريمة القتل العمد بمفردها ، وأخرى ارتكبت جريمة القتل العمد بشكل جماعي، حتى يمكن معرفة تأثير ذلك عند ارتكاب جريمة القتل العمد .

و– أن تكون بعض حالات الدراسة أنهت فترة كبيرة من عقوبتها داخل السجن سواء كانت عقوبة المؤبد أو عقوبة الحكم بالإعدام أي أنها قريبة من تنفيذ الحكم ، حتى يمكن رصد كافة التغيرات والآثار التي ترتبت عليهم وعلى المحيط الاجتماعي بهم بعد ارتكابهم جريمة القتل العمد.

جدول رقم (1)

خصائص حالات الدراسة

رقم الحالة	الحالة الاجتماعية عدد الزيجات	عمر الجاني وقت ارتكاب الجريمة	الحالة التعليمية	الحالة المهنية	محل الإقامة	نوع الضحية	عمر الضحية	درجة قرابة الضحية للجاني	عدد الجناه	نوع السلاح	سبب القتل	توصيف الجريمة	العقوبة	وجود سجل جنائي مسبق للحالة
1	28	متزوج	دبلوم	تاجر	القناطر المنشي مركز أوسيم	ذكر	62	الجار	6	سلاح ناري	الأخذ بالثأر	القتل	إعدام	لا
2	37	متزوج	دبلوم	جزار	الجيزة	أنثاى	38	الزوجة	1	سكين	رفعها قضية خلع على وتعمد إذلاله	القتل	إعدام	لا
3	26	متزوج	معهد	مدرس	القناطر برطس	ذكر	29	صديق	1	السكين	مديون له بالمال	القتل	إعدام	لا

4	30	متزوج	معهد	تاجر	الجيزة	ذكر	52	من العائلة	1	سلاح ناري	سب الضحية الجانى بوالدته	القتل	إعدام	لا
5	37	متزوج	معهد	تاجر	طنطا	ذكر	40	صديق	1	السكين والغرق	مديون له بالمال	القتل	إعدام	لا
6	41	متزوج	دبلوم	مقاول	القناطر زاوية ثابت	ذكر	45	غريب	2	سلاح آلى	الشك فى علاقة مع الزوجة	القتل	إعدام	لا
7	35	متزوج	دبلوم تجارة	عاطل	القناطر سقيل	أنثى	25	الزوجة	1	الخنق بالايشارب	اذلالها للزوج بعدم عمله	القتل	25	لا
8	35	متزوج	دبلوم مهنى	عاطل	القناطر سقيل	أنثى	44	الزوجة	1	الخنق باليد	رفض إعطاء المال بسبب إدمانه	القتل	25	لا
9	38	متزوج	دبلوم	نجار	الدقهلية	أنثى	42	الزوجة	1	الذبح بالسكين	الشك والغيرة القاتلة	القتل	25	لا
10	25	أعزب	معهد	عاطل	البحيرة	أنثى	21	صديقة	1	الذبح بالسكين	رفض الزواج منه	القتل	25	لا
11	41	متزوج	دبلوم	تاجر	الدقهلية	أنثى	38	الزوجة	1	ضرب بمفتاح الأنبوبة أفضى إلى الموت	تهديده بإفضاحه بخيانته مع زوجة الأخ	القتل	25	لا
12	54	متزوج	معهد	كهربائي	البحيرة	ذكر	55 25	الجيران	1	طعن بالسكين	الاعتداء على الزوجة فى خناقة الشارع	قتل	15	لا
13	36	مطلق	دبلوم	كاشير فى سوبر ماركت	الدقهلية	ذكر	52	زوج العشيقة	2	السم	التخلص منه	تحريض على القتل	15	لا

14	31	أعزب	دبلوم	كهربائي	طنطا	أنثى	25	خطيبته	1	السم	التخلص منها	القتل	25	لا
15	47	متزوج	معهد	تاجر	البحيرة	ذكر	10 5 سنوات	ابناء الاخ	2	السم	رغبة فى ميراث الاخ	القتل	اعدام	لا
16	28	أعزب	دبلوم	بائع فى محل	الجيزة	أنثى	27	الأخت	1	الخنق باليد	اصرارها على العمل خادمة فى المنازل	القتل	25	لا
17	47	تزوج 3 مرات	دبلوم	سمسار	نزلة السمان سوق السمك	ذكر	52	صديق	2	الذبح بالسكين	للتخلص منه وسرقته	القتل	25	لا
18	28	عزب	اعدادية	عاطل	البحيرة	ذكر	30	غريب	1	طعن بالسكين	خناقة فى الشارع	القتل	25	لا
19	37	طلق	أمي	قهوجى	المنوفية	انثى	3 سنوات	ابنة العشيقة	1	ضرب بالبوكس القلب أفضى إلى الموت	للتخلص من بكائها المستمر	القتل	25	سبق
20	25	عزب	دبلوم	عاطل	الدقهلية	أنثى	14	بنت العم	1	الخنق باليد	حتى لا ينفضح أمره	اغتصاب وقتل	اعدام	لا
21	42	طلق	أمى	سارق	القاهرة	انثى	25	غريبة	2	طعن بالسكين	للتخلص منها	القتل والسرقة	25	سبق ن قبل

22	45	تزوج	دبلوم	سائق	البحيرة	أنثى	37	الزوجة	1	ضرب وكسر قوة فى الحيط أفضى إلى الموت	العند و لا تسمع الكلام	القتل	25	سبق ى السجن
23	29	عزب	أمى	عاطل	الجيزة	ذكر	15	غريب	1	الذبح بالسكين	للتخلص منه	القتل والسرقة	25	لا
24	58	رمل	دبلوم	تاجر	البحيرة كفر الدوار	ذكر	28	الابن	2	السم	للتخلص منه بسبب زوجته	القتل	25	لا
25	49	تزوج	اعدادية	نقاش	القاهرة	أنثى	45	الزوجة والأبناء	1	الذبح بالسكين	للتخلص منهم لعدم على الانفاق عليهم	القتل	اعدام	لا
26	39	عزب	دبلوم	ميكانيى	البحيرة كفر الدوار	أنثى	22	زوجة صديق	2	الخنق باليد	من أجل الحصول على المال	اغتصاب وقتل	اعدام	لا
27	37	عزب	دبلوم	عاطل	طنطا	ذكر	62	العم	1	سلاح ناري	للتخلص منه بعد اخذ	القتل	25	لا
28	40	تزوج	معهد	سمسار أراضى	المنوفية	أنثى	35	لا تقرب له	1	سلاح ناري	خلافات مالية	قتل	25	لا
29	38	تزوج	دبلوم	حارس عقار	الشرقية بلبيس	أنثى	22	الزوجة	1	الغرق	خيانة زوجية	قتل	25	لا
30	26	عزب	دبلوم	عاطل	الدقهلية الصالحية	أنثى أنثى	27 13	زوجة الخال وبناتها	1	الحرق بالبنزين	خلاف على ميراث	قتل	إعدام	لا

							7	أنثى						
31	30	طلق	بكالوريوس	مدرس	الفيوم	أنثى	25	طليقته	1	رفعت الطليقة ثيرة وكان عليه حكم بسببها	الطعن بالسكين	قتل	25	لا
32	55	تزوج	بكالوريوس	مدرس	بولاق الدكرور	أنثى	48	الزوجة	1	معايرة الزوجة له له وإذلاله بإنفاقها	الطعن بالسكين	قتل	إعدام	لا
33	37	تزوج	دبلوم	نقاش	صفط اللبن الجيزة	ذكر	42	الصديق	1	خيانة زوجية بين والصديق	اطلاق الرصاص	قتل عمد	إعدام	لا
34	23	عزب	الابتدائية	عاطل	الجيزة كفر بهرمس	ذكر	1_ 19 2_ 21 3_35 4_65 5_ 29	1_صديق 2_غريب 3_الجار 4_رجل فى القرية 5_ابن العم	1	1_ خيانه 2_خلافات مالية 3_ معايرته بجهله وهو متعلم 4_مواجهته بأنه فاشل وسيء 5_ الحقد	سلاح نارى ماعدا ابن العم القتل بالسكين	قتل عمد	إعدام	لا
35	28	عزب	بكالوريوس	موظف ة عقارات	الجيزة	ذكر	27	جاره	1	سكين	اهاناته بألفاظ جارحة	قتل عمد	25	لا
36	49	تزوج	أمي	عامل	الجيزة	أنثى	19	الابنة	1	سكين	رؤيتها فى وضع زنا	قتل عمد	25	لا

37	31	عزب	الإعدادية	خيال	نزلة السمان	ذكر	45	عميل	4 اتنين اخوات والأب والأم	الشومة والسكين	خلافات مادية	قتل عمد	25	لا
38	29	عزب	معهد	موظف	شبرا	ذكر	42	الأخ	1	السكين	سرقة أمواله	قتل عمد	إعدام	لا
39	27	تزوج	دبلوم	سباك	العمرانية	ذكر	59	زوج العشيقة	2	السكين	خوفا من فضيحته	قتل عمد	إعدام	لا
40	33	طلق	بكالوريوس	عاطل	البحيرة	أنثى	23	طليقته	1	الطعن بالسكين	رفعت عليه قضية خلع وخلعته	قتل عمد	إعدام	لا

يوضح جدول (1): خصائص حالات عينة الدراسة على النحو التالي:

بالنسبة **للمرحلة العمرية** لحالات عينة الدراسة : عدد (14) في الفئة العمرية من (20–30) ، عدد (16) في الفئة العمرية (31–40) ، عدد (8) في الفئة العمرية (41–50) ، وعدد (3) في الفئة العمرية (51–60) . **وبالنسبة للحالة التعليمية لحالات عينة الدراسة** : عدد(4) من الأميين ، عدد (24) تعليم أقل من المتوسط ، عدد (8) تعليم متوسط ، عدد (4) تعليم عالي .أما **الحالة الاجتماعية** لحالات عينة الدراسة : عدد (21) من المتزوجين ، عدد (5) من المطلقين ، عدد (1) من الأرامل ، عدد (13) أعزب .بالنسبة **للحالة المهنية** لحالات عينة الدراسة : عدد (30) يعمل ، وعدد (10) لا يعمل . بالنسبة **لمحل إقامة** حالات عينة الدراسة : جاءت حالات عينة الدراسة من مختلف القرى والمدن بمحافظات مصر المختلفة خاصة المحافظات البحرية. بالنسبة **لنوع الضحية** : عدد(20) من الذكور ، وعدد (20) من الإناث . بالنسبة **لعمر المجنى عليهم** : اختلفت أعمار المجنى عليهم لتشمل أعمار من بدء مرحلة الطفولة حتى مرحلة الشيخوخة لتشمل كبار السن .أما بالنسبة **لدرجة قرابة المجني عليه** : عدد(20) داخل نطاق الأسرة ، وعدد (20) خارج نطاق الأسرة من الغرباء . وبالنسبة **لعدد مرتكبي جريمة القتل** : عدد(30) ارتكب جريمة القتل بمفرده ، وعدد (10) ارتكب جريمة القتل بالاشتراك مع آخرين . بالنسبة **للسلاح المستخدم في ارتكاب الجريمة** : عدد (4) استخدام السم ، وعدد (5) الخنق ، وعدد (20) استخدام السكين ، وعدد (2) استخدام آلة حادة ، وعدد (2) الغرق ، وعدد (7) استخدام سلاح ناري ، وعدد (1) الحرق بالبنزين. بالنسبة **لسبب القتل** : جاءت أسباب القتل مختلفة وعديدة بين الجناة . بالنسبة **لتكرار الدخول** إلى السجن : عدد(37) لم يسبق لها دخول السجن ، وعدد (3) سبق لهم الدخول إلى السجن . بالنسبة **للعقوبة** : عدد (17) الإعدام ، وعدد (21) مؤبد 25 سنة ، وعدد (2) 15 سنة .

نتائج وتوصيات الدراسة:

في ضوء الهدف الرئيسى الذي انطلقت منه الدراسة الميدانية، والتساؤلات العديدة التي طرحتها الدراسة، يتم استعراض نتائج الدراسة في ضوء المتغيرات والعوامل الآتية:

أولًا: المستوى الأول: مناقشة النتائج في ضوء البيانات الأولية ، لرصد العلاقة بين الخصائص الديموجرافية للجناه وبين أسباب ارتكابهم جرائم القتل العمد. وذلك على النحو التالي :

تمثل الخصائص الديموجرافية السمات الخاصة بالجناة ، ويمكن تفسير علاقة سمات الجناة أو خصائصهم الديمواجرافية بارتكابهم جرائم القتل العمد في ضوء مقولات الاتجاه التكاملي الذي يرى السلوك الإجرامي سلوك مركب يتأثر بالعوامل البيولوجية والنفسية والعضوية والاجتماعية ؛ حيث لا يمكن ارجاع جرائم القتل العمد عند الجناة إلى خصيصة واحدة في الجاني أو سمة واحدة ، وإنما يرجع إلى ارتباط شخصيته بعوامل عديدة كالسن ، والنوع ، والبيئة ، والظروف الاجتماعية ، والظروف الأسرية ، كلها عوامل تتضافر مع بعضها في تشكيل السوك الإجرامي وارتكاب جرائم القتل العمد .**وأثبتت الدراسة الميدانية وجود أسباب أخرى مُرتبطة بقصور في عملية التنشئة الاجتماعية للجاني ، وذلك على النحو التالي :**

أوضحت الدراسة الميدانية أنه يرجع ارتكاب القتل العمد إلى قصور في عملية التنشئة الاجتماعية ، وتنشئة الأبناء على العنف ، وأن أخذ الحق رجولة ، تلبية طلبات الأبناء في الصغر وعدم عقابهم في حالة وقوع الأخطاء ، فمنعهم من ممارسة العنف مع أصدقائهم يخلق من هؤلاء الأبناء مجرمين يصبح العنف وسيلة تعاملهم مع الآخرين ؛ حيث أشارت بعض حالات الدراسة أن ارتكابهم لجرائم القتل العمد يرجع إلى الأهل الذين لم يعاقبوهم على تعنيفهم لزملائهم في المدرسة ، ولم يستجيبوا لشكوى معلمين

المدرسة من السلوك العدواني لابنائهم في التعامل مع الآخرين ، بل يمدحوا في أبنائهم وتتم مكافئتهم على شجاعتهم وقوتهم وأنهم رجال منذ الصغر وليس ضعاف ، حتى عند ارتكاب أول جريمة قتل الأب يوجه اللوم لابنه على أنه قتل بسبب العواطف ومشاعر الحب ، والرجل القوى لا يكون له مشاعر أو عواطف؛ لأنها تضعف رجولته .تقول الحالة رقم (34)

" أول جريمة قتل ارتكبتها كان صديق عمري ظنيت أنه خانى بعد خطوبته من خطيبتى السابقة ، فانتقمت منه وقتلته دون أن أعطيه حتى فرصة للتكلم ، وعندما علم أبى بالأمر جاء يؤنبنى ليس على قتلي لصديقى وانما على سبب قتلي وقالى ، لما تقتل حد متخليش مشاعرك هى اللى تسوقك ياتقتل على حاجة عليها القيمة يامتقتلشي ، في الوضع ده هيقول انك قتلت عشان بنت ودى حاجة مش عليها القيمة ."

1- السن :

أوضحت الدراسة الميدانية انتشار ارتكاب جرائم القتل العمد بين فئة الشباب من الإناث والذكورفي الفئات العمرية من (20-40) سنه عنها بين كبار السن من الإناث والذكور بعدد (30) من إجمالي عدد حالات الدراسة ، فكلما كان سن مرتكب جريمة القتل العمد صغيرا كلما زاد استعداده لارتكاب الجريمة ، وكلما كان سن مرتكب جريمة القتل العمد كبيرا كلما قل استعداده لارتكاب جريمة القتل . ويرجع هذا الأمر إلى عدم نضج تفكير الشباب وسيطرة العواطف والمشاعر على العقل والتفكير، وقلة خبراتهم فى التصرف الصحيح عند حدوث المشكلات ، وسيطرة القيم المادية على طموح وتفكير الشباب، الفجوة بين الأجيال . يتفق ذلك مع نتائج دراسات (جميل ، 2015 ، ودراسة النمر ، 2013) اللاتى أشارتا إلى أغلب مُرتكبي جرائم القتل العمد في الفئات العمرية (20-35) و (30-40) .تقول الحالة رقم (27) ***" قتلت وانا صغير بسبب الخوف أن الشرطة تقبض عليا وأنا بسرق واتسجن ، معرفتش اتصرف ولو رجع بيا الزمن كنت اتسجن كام سنة بسبب السرقة ولا انى عمري كله يضيع بسبب القتل ، تقول حالة أخرى".***

2- الحالة الاجتماعية :

أوضحت الدراسة الميدانية اختلاف الجُناه في جريمة القتل العمد بين المتزوج ، والأعزب ، والمنفصل ؛ حيث تؤثر الحالة الاجتماعية خاصة المتزوجين والمطلقين في ارتكاب الجُناه لجرائمهم بعدد (26) من إجمالي عدد حالات الدراسة ، يرجع ارتكاب أغلب المتزوجين لجرائم القتل العمد إلى مشكلات الخيانة الزوجية ، في حين يرتكب المُطلق جريمته لأسباب مرتبطة بالطريقة التي تم بها الطلاق المتمثلة في الخُلع ، ووجود أحكام قضائية بسبب الطلاق ، وهناك عدد من الجُناه العزاب ارتكبوا جريمتهم بسبب علاقات عاطفية مع الخطيبة أو العشيقة أو الحبيبة .***تقول الحالة رقم (40) " قتلت مراتى؛ لأنها خلعتنى وداست على رجولتي واحترامي بين الناس ".***

3- الحالة التعليمية :

أوضحت الدراسة الميدانية انخفاض المستوى التعليمى للجُناه وانتشار جرائم القتل العمد بين الجُناه الأميين ، والمتعلمين تعليم أقل من المتوسط بعدد (28) من إجمالي عدد حالات الدراسة ؛ يرجع سبب ذلك إلى أن الأمية والجهل محرك أساسي من محركات الإجرام، فالتعليم عامل مضاد للإجرام ، لما يبثه في نفوس الأفراد من قيم ومعارف ودعمه للقدرة الفردية على مواجهة الحياة وحل المشاكل والتبصر بالحقوق والواجبات . ويتفق ذلك مع نتائج دراسات (النمر ، 2013) الذي أشار إلى انخفاض المستوى التعليمى للجُناه بحيث لا يتجاوز المرحلة الثانوية أو المتوسطة . ***تقول الحالة رقم (36) " انا راجل أمى لا بعرف اقرأ ولا اكتب ، شفت بنتى فى حضن راجل قبل ماقتلها كانت بتصرخ وتقول انها متجوزاه عُرفى وعندها ورقة بالجواز ، كنت مفكرها بتضحك عليا عشان اكمنى مش بعرف أقرأ ، وأنا فى الحبس أمها جابتلى ورقة جوازها عُرفى ، وطلعت فعلا متجوزة من غير ماعرف ، جهلى هو المسئول عن جريمتى ، لو كنت بعرف أقرأ ما كنتش قتلت بنتى وكنت خليت جوزها يشهر جوازه ، الجهل خيبة ، وخيبتى خدت روح بنتى على يدى ."***

4- الحالة المهنية :

أوضحت الدراسة الميدانية انتشار جريمة القتل العمد بين العاملين من الجُناه بعدد (30) من إجمالي عدد حالات الدراسة ، وذلك لتشعب وتعدد علاقات العاملين

في العمل ، ولا تؤثر نوع المهنة في ارتكاب جريمة القتل؛ نظرًا لكون الجناه العاملين يعملون مهن مختلفة، ويمكن تفسير ذلك في مقولات نظرية ما بعد الحداثة التي أرجعت الجريمة إلى **علاقات العمل والاستثمار** : تُرتكب جرائم القتل العمد بين الرجال المشتركين في علاقات عمل واستثمار يمكن تفسير ذلك من منظور نظرية علم الإجرام التأسيسي، وهي نظرية متأثرة بما بعد الحداثة لعلم الجريمة ، حيث يمثل الجاني فيها " المستثمر المفرط " ويُعرف الضحية باسم " موضوع التعافي" حيث تصبح جريمة القتل العمد بمثابة الضرر الناتج عن استثمار البشر للطاقة في علاقات قوة تنكر أو تقلل من الخاضعين لهذا الاستثمار، أي إنسانيتهم ، وينطبق ذلك على حالات الدراسة التي ارتكبت جرائم القتل العمد خلال الاشتراك في علاقات عمل واستثمار مع الضحية وإهانة الضحية للجانى وانتهاك إنسانيته والتحقير من شأنه .

(Stuart& Milovanovic,1996:63)

تقول الحالة رقم (28) "أنا راجل مسالم عايش مع مراتي وولادي في أمان الله عمري ما تخيلت في حياتي إنى ممكن أقتل ، لكن طبيعة شغلي بتحكمني إنى أتعامل مع أشخاص غريبة ، بشتغل سمسار أراضي اتعرفت على واحد ومعاه المدام بتاعته عايزين قطعة أرض ، بعد ما خلصت المصلحة رفضوا يعطونى عمولتى ، والمدام دخلت فيا شمال شتايم وإهانات استفزتنى ورجولتى نقحت عليا ، ودمى غلى فقتلتها ".

أما الجُناه من العاطلين رغم تميزهم بدائرة تكاد تكون مغلقة ومحدودة من العلاقات التي تربطهم بأشخاص آخرين ، إلا إن جريمتهم ترجع إلى أسباب مادية مُرتبطة بفقر الجاني وتدني الظروف الاقتصادية وغلاء المعيشة،وفقدان العمل الذي أثر في عدم قدرة الوالدين على تلبية احتياجات أبنائهم ، حيث ارتكب عدد من حالات الدراسة جريمة القتل العمد لأبنائهم وزوجاتهم بسبب الفقر ، وعدم قدرة الانفاق على الأسرة ، والإفلاس **(Holt,2017) ، Diem,2010** وغلاء المعيشة . **يتفق ذلك مع نتائج دراسات (**

أشارت إلى أن جرائم القتل تحدث في الأسر التي تعاني من عدم الاستقرار السكني والحرمان الاقتصادي والفقر ، فتكون هي الأسر التي ترتفع بها معدلات جرائم القتل.

تتفق الأسباب التي تدفع إلى ارتكاب جرائم القتل العمد مع نتائج دراسة (خالد ،2021) الذي أشار إلى أن أبرز أسباب جرائم القتل هي العقوبات غير الرادعة ، وحالات الثأر ، والفلتان الأمني ، والقيم السائدة في المجتمع ، وتشجيع الأسرة لأبنائها على العنف والصراعات .

تقول الحالة رقم "30" مفيش فلوس مفيش شغل مفيش جواز ، وفوق ده كله خالى واكل حق أمى في الميراث ، فكرت انتقم منه وأحرق قلبه على مراته وبناته وهو يموت من صدمته عليهم وأورثه وأرجع حق أمي ."

5- محل الإقامة :

أوضحت الدراسة الميدانية اختلاف محل الإقامة بين حالات الدراسة ، لتشمل المناطق الشعبية والحضرية ، والقري الريفية ، وبالتالي التمكن من معرفة تأثير محل الإقامة في ارتكاب جرائم القتل ؛ حيث كشفت الدراسة انتشار جرائم القتل العمد بين حالات الدراسة في المناطق الشعبية والقرى الريفية النائية التي تعتمد على نقطة شرطة واحدة وعدد محدود من الخفر بعدد (33) من إجمالي عدد حالات الدراسة، ويكون موقعهم بعيد عن موقع ارتكاب الجريمة بعدد كبير من الكيلو مترات، فضلا عن وجود قرية ينتشر فيها جريمة القتل العمد بسبب الثأر والتي لا تتدخل فيها أجهزة الشرطة ؛ حيث تتسم بالعنف ، أما بالنسبة لارتكاب جرائم القتل العمد بين حالات الدراسة في المناطق الحضرية ، فكانت في مناطق شعبية مكتظة بالسكان ، كما يرجع ارتكاب الجُناه جريمتهم في هذه المناطق بسبب عدم الثقة بالحماية الرسمية الحكومية.

6-ثقافة العنف:

أثبتت الدراسة الميدانية أنه يرجع سبب ارتكاب جرائم القتل العمد إلى ثقافة العنف السائدة في المنطقة المُقيم فيها الجاني؛لأنها منطقة غير منظمة اجتماعية ، ومحرومة اقتصاديًا، تسودها ثقافة أخذ الحق رجولة ، وثقافة الأخذ بالثأر، فهناك بعض المناطق الشعبية التي يتعامل أهلها بثقافة العنف ومن الأمور الطبيعية في هذه المناطق انتشار مشاهد العنف والبلطجة ويكون القتل فيها آلية لحل المشكلات ، مثل الحالة رقم (36) قتل الأب لابنته التي رأها في موضع زنا ، والحالة رقم (34) الجاني الذي قتل خمسة أشخاص ، فهو يقيم في قرية قائمة على ثقافة العنف وخوف الأهالي من تقديم الشكاوى إلى مركز الشرطة ضد المجرمين ، والحالة رقم (30) قتل زوجة الخال وبناتها الصغار ، حيث يرى القاتل أنه الحل الأمثل؛ نظرًا لكونهم يعيشوا في قرية نائية على حافة الجبل تبعد كثير عن نقطة الشرطة الموجودة في قلب القرية من الداخل، وهناك مناطق مشهورة بالثأر وأن من قتل يُقتل ، ينتشر في هذه المناطق تدريب الصغار على استخدام السلاح الناري في الجبل ، وتربية الصغار على الأخذ بالثأر، وفي حالات وقوع جريمة ثأر بالمنطقة يكون من الطبيعي رؤية أشخاص يطلقون أعيرة نارية في السماء احتفالا بأخذ الثأر ، وأشخاص آخرين يحملون جثة المتوفى لدفنه في هدوء والاستعداد لأخذ ثأره في المستقبل وهكذا ، ينتشر القتل العمد في هذه المناطق باعتباره الشكل المتطرف للعنف ، لعدم الثقة في الحكومة. **ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الثقافة الفرعية للعنف ؛ يُعد سلوك العنف نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الفرعية للعنف تسودها مجموعة من القيم والاتجاهات، ويكون القتل بمثابة آلية لحل المشكلات (Diem,2010) داخل هذه المناطق . يتفق ذلك مع نتائج دراسة**

أشارت إلى انتشار جرائم القتل في المناطق المحرومة اقتصاديًا وغير المنظمة اجتماعيًا.

واختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسة (القحطاني ، 2010) الذي أشار إلى ارتفاع جرائم القتل في المدينة عن القرى . ***تقول الحالة رقم (1) الذي ينتمي لقرية منتشر***

فيها جرائم الثأر " أول جريمة قتل شوفتها كان عمري 8 سنوات كنت راجعًا من المدرسة، وكان في واحد بيدبح واحد في الشارع بياخد ثأر أبوه ، وكانت الناس ماشية عادى في الشارع والراجل مدبوح ومرمى على الأرض والناس بتمارس حياتها الطبيعة ، كان طبيعيًا في قريتي أني أسمع صوت طلق ناري والناس يرددوا وهما ماشين ده فلان بياخد تاره من فلان." وتقول الحالة رقم (18)من المناطق الشعبية الحضرية " دى منطقتنا ومعروفين فيها ، وعالطول خناقات وخلافات، بيحصل كتير خناقات ويقع فيها واحد واتنين واهلهم بيدفنوهم ، وتلاقى اللى قاتلينهم قعدين يشيشوا على القهوة بالليل، بناخد حقنا بدراعنا ، ومفيش حد يقدر يبلغ ويشتكي ، من حظى الأسود كان في أمين شرطة جاي يتقدم لبنت عندنا في المنطقة ، وشهد عليا." وتقول الحالة رقم (1) " أنا صغير كانوا المدرسين دايما يشتكوا منى أني بضرب العيال فى المدرسة ، وف مرة اتطردت من المدرسة عشان فتحت دماغ عيل وسيحتوا دم ،عمى ا أول ما شافنى قالى برافوا عليك انت راجل جبت حقك انا مبسوط منك ، وسبت المدرسة وروحت اشتغلت فى تجارة عمى ، وادربت على السلاح من وانا عمري عشر سنين."

وفي ضوء ما سبق تم التوصل لإجابة تساؤل الدراسة السابع وهو : هل أصبح القتل باعتباره الشكل المتطرف للعنف الوسيلة الحاسمة لإنهاء الخلافات ؟ فقلد أصبح القتل الوسيلة الحاسمة لإنهاء الخلافات في البيئات التي تدعم ثقافة العنف ، وهي تسود في المناطق الفقيرة والشعبية ، وذلك نتيجة خضوع الجُناه للقيم والمعايير التي تحبذ استخدام العنف داخل بيئاتهم الثقافية .

7- نوع الضحية :

أوضحت الدراسة الميدانية اختلاف نوع الضحية لتشمل الذكور والإناث؛ حيث تنتشر جرائم القتل العمد بين الذكور والإناث على حد سواء ويوجد أسباب مرتبطة بنوع الضحية (ذكر ، أنثى) ، وذلك على النحو التالي:

أ-**جرائم القتل العمد عندما تكون الضحية من النساء** : تحكمها الأهواء والعواطف والدفاع عن الشرف والرجولة ؛ حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن أغلب حالات الدراسة اارتكبت جريمة القتل كانت بسبب **الدفاع عن الشرف والرجولة** ؛ حيث تنتشر

بين **المطلقين** الذين رفعت عليهم زوجاتهم قضايا خُلع ونفقة ، يرى الزوج المطلق بالخلع أن طليقته أهانت رجولته وكرامته وأنها تستحق القتل ، وبين **المحبين** ،يرى الفتى المُحب رفض الفتاه له إهانة لرجولته ، وهناك عدد من حالات الدراسة ارتكبوا جريمة القتل العمد بسبب : الشك والغيرة المفرطة على الزوجة ، الخيانة الزوجية ، إصرار الزوجة على حبس طليقها بأحكام نفقة ،معايرة الزوج بكونه عاطلا لا يعمل ، استفزاز رجولة الرجل وإهانته بزوجته ، عدم طاعة الأخت لأخيها وإهانة رجولته ، حيث يقتل الرجل خوفًا من الفضيحة والوصمة الاجتماعية في المجتمع .

يتفق ذلك مع نتائج عدة دراسات ، (الشناوي ، 1988، فؤاد ،2006 ، مقاط ،2017 ، Heide,2010 ، Heide.M,2014,Eliane,2017)

أشاروا إلى أن القتل في الحياة الزوجية بسبب إساءة المعاملة و بهدف الانتقام والتخلص من الطرف المسيء . ولا تتفق مع دراسة (الحديد ، 2022) في أن من أكثر العوامل المؤدية لارتكاب جرائم القتل هي العوامل الاجتماعية ، يليها العوامل الشخصية ، يليها العوامل القانونية ، وضعف الروابط الأخلاقية في المجتمع ؛ حيث أكثر العوامل المؤدية لارتكاب لقتل النساء هي العوامل الشخصية المرتبطة بالأهواء والعواطف والرغبة في الانتقام.

تقول الحالة رقم (29) " قتلت مراتي لأنها حطت راسى في الوحل ورمت شرفي في التراب، هعيش بين الناس ازاى بعد فضيحتى ، كان لازم اقتلها واغسل شرفى ."

تقول الحالة رقم (16) " كنا فى العيد وخرجت على القهوة مع اصحابي شوية ، واحد من صحابي قالى اشكرلي اختك خلت السجاجيد فلة ، قمت من على القهوة دمى بيغلى ورجعت البيت غضبان وحلفت عليها ما تطلع تخدم فى البيوت ولا تغسل سجاجيد تانى ، عندت معايا ، قمت ضربتها وخنقتها لما روحها طلعت فى ايدى ."

ب- **جرائم القتل العمد عندما تكون الضحية من الرجال :** أوضحت الدراسة الميدانية أن أغلب حالات الدراسة من الرجال ارتكبوا جريمة القتل العمد بسبب العوامل التالية:

– **تعاطى المخدرات :** حيث ارتكب عدد من حالات الدراسة جريمته تحت تأثير المخدرات : وكانت في مواقف الشجار مع الجيران في الشارع ، الشجار مع الزوجة على المال .

)Dodson,2017 يتفق ذلك مع نتائج دراسة (

أشارت أن أشارت أن الجناه في كثير من الأحيان يتعاطوا المخدرات قبل ارتكاب الجريمة.

–**الطمع والجشع (الدافع المادي) :** حيث تنتشر جرائم القتل العمد بين الرجال من أجل الحصول على المال بعد قتل الضحية إما بسرقتها أو بميراثه منها بعد موتها ، أو بالنصب عليه ، والعديد من الخلافات المالية ،الشناوي ، 1988)(Caldwell,1995, George,2016 ,Dawson, John,1994 .يتفق ذلك

حيث ذكرا أن الرجل يقتل لأسباب مرتبطة بدوره الاجتماعي مثل الشك ، والمشاجرات والحصول على المال.

– **الدفاع عن الرجولة والكرامة :** يتعرض الرجل للقتل في كثير من الأحيان في مواقف شجار وسب بين الرجال ، مثل سب الرجل بالأم وبألفاظ مهينه لرجولته وكرامته ، مطاردة الرجل باستمرار من أجل سداد الدين ، معايرة الضحية للجانى بسبب إنفاق زوجته عليه .

تقول الحالة رقم (4) " قتلته لأنه سبنى بأمى قدام الناس كلها "

تقول الحالة رقم (5) " كان بيظهرلي فى كل حته أروحها ويطالبنى بسداد الجمعية ، وصلنى لمرحلة انى بقت أخاف أخرج من البيت أحسن أقابله ، لغاية ما جالى البيت مرة ، واتنين ، واشتكانى لمراتى ، فقررت اقتله وأخلص من مطاردته لي".ا

يمكن تفسير جرائم القتل العمد عند الرجال في ضوء مقولات نظرية الوصمة الاجتماعية ؛ حيث ارتكب أغلب الرجال جرائم القتل العمد خوفا من العقوبة المجتمعية المتمثلة في وصم الرجل بصفات مهينة لرجولته إذا لم يقتل زوجته التي خانته، أو إذا

لم يدافع عن إهانته ، فلقد أشارت أغلب حالات الدراسة أنها لن ترتكب جريمة القتل إذ لم يُعلم أحد من المجتمع بفضيحتها ، تقوم الضحية بإشهار إهانتها للجاني من أجل التفخيم من نفسها وإذلال الجاني وإساءة سمعته ولا يستطيع الحياه وهو مُهان ،هنا لا ينظر الجناه إلى السجن على أنه وصمة عار ، بل يفخر بأنه سُجن لأنه قتل من قام بإهانته ، ويعتبر هنا الحياة خارج السجن هي الوصمة؛ لأنه سوف يعيش بعار وصمته لكونه سكت عن إهانته وخيانته ، يرى الجناه أن العقوبة القانونية وإن كانت الموت أسهل من العقوبة المجتمعية . ***تقول الحالة رقم (3) " قتلت عشان أحمي رجولتي ، أموت بحكم الإعدام مرة واحدة ، ولاأنى أموت بحكم الناس ألف مرة " .***

تقول الحالة رقم (12) " غلطتى هي الكيف انا راجل معروف اني بحشش وخلقي ضيق ، كنت فى البيت طلعت على صراخ الست بتاعتى وابنى فى خناقة فى الشارع وناس مدوا ايديهم على ابنى ومراتى اخدت السكينة وطلعت عليهم وموت اتنين ." وتقول الحالة رقم (35) : " انا شاب محترم جدا حافظ كتاب ربنا والناس كلها بتحلف بأخلاقى كان ليا جار دايما يستفزنى ويشتمنى بألفاظ جارحة ، وأنا ساكت مش برد وأهلى ناس غلابة مالهومشي فى المشاكل ساكتين ، لما فاض بيا وتعبت من كتر اهانته ليا فى الرايحة والجاية ، لغاية ما الشيطان وزنى وقررت أقتله وأخلص من إهاناته وإذلاله ليا "وتقول الحالة رقم (4)" كان فى خلافات بينى وبين الضحية على أرض ، وأنا بتكلم معاه شتمنى بأمى ، روحت البيت أخدت طبنجتى وروحتله قدام بيته ناديت عليه وقدام الناس كلها فرغت الطبنجة فى صدره ورديت رجولتى."

8-عمر المجنى عليه :

أوضحت الدراسة الميدانية اختلاف أعمار المجنى عليهم ، لتشمل مختلف الأعمار بداية من مرحلة الطفل الطفولة حتى مرحلة الشيخوخة من كبار السن ، وبالتالى لا يؤثر السن فى ارتكاب جريمة القتل العمد ، فجميع الأعمار تكون عُرضة للوقوع ضحية لجريمة القتل العمد.

9- درجة قرابة المجني عليه :

أوضحت الدراسة الميدانية انتشار ارتكاب جرائم القتل العمد داخل الأسرة وخارجها؛ يرجع سبب ذلك إلى طبيعة الظروف والعلاقات التي تنشأ بين الفرد وغيره

من الناس وترتبط بهم ارتباطًا وثيقًا سواء كانوا أفراد أسرته ، أم مجتمعه أم مدرسته أم الأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

-**القتل العمد داخل الأسرة** ، يرجع إلى ارتباط دوافع وأسباب القتل العمد بالطمع في الميراث ،والرغبة في فرض السيطرة على أفراد الأسرة ، وعدم المساواة بين الذكور والإناث خلال التنشئة الاجتماعية ، التفكك الأسري ، الفقر ، وقضايا الخُلع ، وعدم الثقة في أجهزة الحكومة الرسمية، وطبيعة التفاعلات داخل الأسرة ، وطبيعة التغيرات التي طرأت على الأسرة ، وتحولها من الأسر الممتدة إلى الأسر النووية ، الخيانة الزوجية التي كانت السبب الغالب في جرائم القتل العمد داخل الأسرة ؛ **حيث يعكس معظم جرائم القتل العمد المتعلقة بالشرف والرجولة تمسكاً قوياً بالعادات والتقاليد المتوارثة . ويختلف ذلك عن مقولات نظرية التفكك الاجتماعي فى أنه لا يعاني مرتكبو جرائم القتل العمد داخل الأسرة من ضعف منظومة القيم وسيطرة القيم الفردية المادية** . يتفق ذلك مع نتائج دراسة(هارون ،2022، ودراسة أبوزيد ، 2017،) أشاروا إلى أسباب القتل داخل الأسرة هي أساليب الضبط الاجتماعي ، التنشئة الاجتماعية ، التصدع الأسري.

تقول الحالة رقم (15) " أخويا الكبير كان الدراع اليمين لأبويا في الشغل بعد وفاة أبويا أخويا ورث أكتر مني لأن كان فى أملاك مكتوبة باسمه ، الشيطان ضحك عليا وفكرت أقتل ولاده عشان يرجعلى حقي في الميراث "

تقول الحالة رقم (30) " الحكومة مش بترد حق الميراث ، ومالهاش علاقة بمشاكل الاخوات ، ولو روحت اشتكيت هيرجعونى انها مشكلات عائلية تتحل بنا جوه البيت ."

- -**القتل العمد خارج نطاق الأسرة** : ترتبط دوافعه بالأسباب المادية ،والمشاجرات ، والخلافات المالية المرتبطة بشئون العمل ، البطالة ، درجة معرفة الجانى بطرق القتل يتفق ذلك مع نتائج دراسة (عبدالغنى ، 2006) ، وسداد الديون ، وغياب القيم والمعايير الاجتماعية ، وعدم الثقة فى أجهزة الحكومة الرسمية ، الثأر ،

ودوافع خاصة بضعف الوازع الدينى. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء مقولات نظرية التفكك الاجتماعي التى أشارت إلى أن ارتكاب الجريمة يرجع إلى ضعف منظومة القيم عند الجُناه وسيطرة القيم المادية والمصالح الفردية .

تقول الحالة رقم (35) " عمري ما سمعت عن حد دخل المركز يشتكى من حد مضايقه ، أعتقد اذا كنت اشتكيت فى القسم فيها محضر ازعاج سلطات ، واتحبس ".

تقول الحالة رقم (1) " هو احنا مش رجالة عشان نسيب الحكومة تاخد تارنا ، الحكومة مش بتاخد تار حد ولا عمرها تعرف تبرد نارنا."

في ضوء ذلك تم **التوصل لإجابة السؤال الثاني المرتبط بالاختلافات والفروق في الأسباب والدوافع الكامنة خلف ارتكاب جريمة القتل العمد داخل الأسرة وخارجها.**

10- عدد مرتكبو جرائم القتل :

أوضحت الدراسة الميدانية اختلاف أسلوب ارتكاب جرائم القتل العمد لتشمل جرائم أُرتكبت بشكل فردى وأخرى ارتكبت بشكل جماعي ، كشفت الدراسة الميدانية على ارتكاب جرائم القتل العمد الجماعية والتي تكون مخططة بشكل جماعي ، وتوصلت الدراسة إلى وجود شكلين من الجماعات الإجرامية لارتكاب جرائم القتل العمد ، وذلك على النحو التالي :

أ-الجماعة الإجرامية المكونة من أفراد أقارب : تتكون الجماعة الإجرامية هنا من أعضاء على صلات قرابية وتكون الضحية خارج نطاق الأسرة مثل : اتفاق الزوج والزوجة على قتل أحد الأشخاص لسرقة ماله ، اتفاق الأب مع زوجته وأولاده على استدراج الضحية؛ لأنها على عداوة مع الأسرة ، اتفاق الأخوة لقتل أحد الأشخاص حاول الاعتداء على أخت لهم ، اتفاق الاخوات على قتل زوج الأخت من أجل حصول الأخت على الميراث .

ب-الجماعة الإجرامية المكونة من أفراد لا تربطهم صلات قرابية : تتمثل في اتفاق بعض الأشخاص لا تربطهم أي صلات قرابية على قتل أحد أفراد أسرة أحدهم :

مثل اتفاق العم مع الصيدلي والديلفري من أجل قتل أبناء الأخ والحصول على الميراث .

11- **السلاح المستخدم :**

أوضحت الدراسة الميدانية تنوع الأسلحة والأدوات المستخدمة عند ارتكاب جريمة القتل العمد لتشمل مختلف الأسلحة ؛ ويشير ذلك إلى التغيرات التي طرأت على جرائم القتل العمد وعدم اقتصارها على سلاح أو أداة معينة ، فضلا عن أن السلاح الأبيض الأكثر استخداما بعدد(20) من إجمالى عدد حالات الدراسة . يتفق ذلك مع نتائج دراسة (جميل ، 2015).مع الإشارة إلا إنه من المعروف سابقا أن قتل النساء يكون في الغالب باستخدام السكين ، إلا إن في الدراسة الحالية هناك ضحية من النساء تم قتلها من خلال إطلاق الرصاص عليها ، وكان ذلك بسبب علاقات العمل وتعامل المرأة بحزم وشدة مع الرجال لدرجة تحقيرها من شأنهم في العمل وفرض **Kimberly,et al.,** **(Dodson, D.** **2017** كلمتها عليهم.وهذا لا يتفق مع نتائج دراسة التي أشارت إلى أن النساء تُقتل بالسكاكين عكس الرجال الذين يتم قتلهم في الغالب بالبنادق

12- **تكرار الدخول إلى السجن :**

أوضحت الدراسة الميدانية انتشار جرائم القتل العمد بين الذين لم يسبق لهم دخول السجن ، ويشير ذلك إلى أن لا يشترط لارتكاب جريمة القتل العمد أن يكون الجُناه من المسجلين خطرا ولهم سجل جنائي ، حيث أثبتت الدراسة عكس ذلك وهو أن القلة من مرتكبي جرائم القتل العمد من المسجلين ولهم سجل جنائي بعدد (3) من حالات الدراسة، والأغلب لم يسبق لهم الدخول إلى السجن من قبل بعدد (37) من إجمالي عدد حالات الدراسة . ويتفق ذلك مع نتائج دراسات

Hanlon.B,2016 , Sorensen,2010) (

اللاتى أشارتا إلى أن السجناء المُدانيين بالقتل لم يكونوا بشكل ملحوظ أكثر عُرضة للانخراط فى سوء

السلوك أو ارتكاب أعمال العنف من السجناء الذين يقضون عقوبات لجرائم أخرى، وأنهم أقل في أن يكون لهم إدانات جنائية سابقة . ويمكن إرجاع أسباب قتل الجُناه من المسجلين والمستجدين إلى **أسباب مرتبطة بتوافر ميول إجرامية عند الجناه،** وهي على النحو التالي :

-اتسام سلوك الجاني بالعنف والعدوان عند مواجهة مشكلات الحياة اليومية.

-اتسام الجاني بالأنانية والاهتمام بالمصلحة الفردية دون الاهتمام بمصالح الآخرين .

-اعتقاد الجاني بأن أخذ الحق بالقوة رجولة ، وترك الحق ضعف وجُبن.

-ارتكب بعض الجِّناه جرائم سابقة قبل ارتكاب جريمة القتل مثل جرائم : البلطجة ، السرقة، العنف.

عدم احترام الآخرين ، الحقد على الآخرين ، تزييف الشهادات التعليمية ، ممارسة علاقات غير شرعية.

-إعطاء الرشوة لتحقيق المصالح الشخصية .

12- العقوبة :

أوضحت الدراسة الميدانية اختلاف عقوبة جرائم القتل العمد ، لتشمل عقوبات المؤبد ، وعقوبات الإعدام ، وعقوبات تصل إلى (15) سنة ، على أن تتضمن العقوبة الأشغال الشاقة.

في ضوء ما سبق من خلال رصد الخصائص الديموجرافية لحالات الدراسة وارتباطها بأسباب القتل العمد عند الجناه يتضح ارتباطها بالظروف الاجتماعية اليومية في المجتمع المصري .ويمكن تفسير ذلك في ضوء مقولات نظرية ما بعد الحداثة التي تنظر إلى الجريمة على أنها جزء لا يتجزأ من الإنتاج الكلي للمجتمع

وهي إنتاج مشترك للعناصر البشرية والهياكل الثقافية والاجتماعية التي يخلقونها باستمرار، ويتشكل الجُناه بواسطة المجتمع ولا يمكن تفسير جرائم القتل بعزل الجناه عن المجتمع .

ثالثا : الهدف الثالث للدراسة وهو : الكشف عن السياق الاجتماعي المحيط بارتكاب جرائم القتل العمد

أوضحت الدراسة الميدانية أن السياق الاجتماعي لجرائم القتل العمد اتخذ شكلين وهما على النحو التالي :

أ- **الشكل الأول : السياق الاجتماعي المعنف قصير الأمد :**

ينتشر السياق الاجتماعي المعنف في جرائم القتل العمد اللحظية ، يكون أغلب الجناه تحت تأثير المخدرات ، والاحباط ، واليأس وقت ارتكاب الجريمة ،وليس لديهم نية مسبقة للقتل ، وهو سياق قصير الأمد يبدأ بالمُشاجرة المُسببة لتنفيذ جريمة القتل العمد ، وينتهى عُقب انتهاء تنفيذ الجريمة ، وإلقاء القبض على الجاني الذي لا يستغرق سوى بضع ساعات؛ لأن الجاني لم يُخطط لإخفاء جريمته ، وفي أغلب هذه الجرائم يُسلم الجاني نفسه ، أو تسلمه الأهالي إلى الشرطة. وهو سياق يسوده العنف ، والمشاجرات ، والاستفزاز ، والسباب من جانب الضحية تجاه الجاني ، على الرغم من وجود تاريخ من الخلافات بين أغلب الجناة وضحاياهم ، إلا إن السياق الاجتماعي يبدأ حين يقرر الجاني إنهاء هذه الخلافات وقتل الضحية ، أو إنهاء الإهانات التي يسببها الضحية ، وينفذ جريمة القتل العمد لحظة وقوع المشاجرة مع الضحية وعلى الرغم من أنها لم تكن المشاجرة الأولى بين الجاني والضحية ولكن تكون المشاجرة الأخيرة التي يقرر فيها الجاني قتل الضحية وإنهاء هذه الخلافات ، ظهر ذلك في مواقف قتل الضحايا أثناء الشجار، وقتل الأخ لأخته ، وقتل السمسار لأحد الزبائن التي تعمدت إهانته وجرح رجولته ، وقتل الأب لابنته، وقتل الجار ، وقتل الزوج لزوجته نتيجة مشاجرة بينهم على العمل . يتفق ذلك مع نتائج دراسة (تركى ، 2020) في أن سياق

جريمة القتل يتألف من عناصر ثلاث هى : الغضب المفاجىء ، الثاني رد الفعل المتمثل في القتل ، والعنصر الثالث التعاصر الزمني .

في ضوء ما سبق تم التوصل لإجابة تساؤل الدراسة الثالث وهو : هل يتسم السياق الاجتماعي لارتكاب جريمة القتل العمد بالعنف بين أطراف الجريمة.

ب- الشكل الثاني : السياق الاجتماعي السلمي الزائف طويل الأمد:

ينتشر السياق الاجتماعي السلمى في جرائم القتل العمد المُسبق التخطيط لها ،ويتميز الجناه بكونهم في كامل وعيهم ورشدهم عند التخطيط لتنفيذ جريمة القتل العمد ، وأنهم على نية مسبقة للقتل ، وهو سياق طويل الأمد قد يستمر لعدة أشهر؛ لأنه مرتبط ببداية تخطيط الجاني لتنفيذ جريمة القتل العمد ، وينتهي بإلقاء القبض على الجاني الذي قد يستغرق شهور حتى يتم القبض عليه؛ نظرا لتخطيط الجاني إخفاء معالم جريمته، و يتميز السياق الاجتماعي هنا باختفاء أي مؤشرات أو علامات عنف ، وعداوة بين الجاني والضحية ؛ حيث يخطط الجاني لقتل الضحية دون أن يظهر عليه أى علامات تفضح تخطيطه للجريمة ، فيكون حريصًا على استمرار الود مع الضحية حتى وقت تنفيذ الجريمة ، حيث يعتمد سياق ارتكاب الجريمة على خداع الجاني للضحية وإلهاء الضحية بالود المزيف ، ظهر ذلك في ظروف ، قتل الخطيب خطيبته بوضع "السم" لها في ظروف تخلو من الخلافات بينهما بل كانت قبل إتمام زواجهما بأيام قليلة ، قتل الزوج لزوجته الخائنة من خلال خداعها واستدراجها للترفيه عنها ، ثم يقوم بقتلها ، قتل ابن الأخت لزوجة خاله وبناتها ، بعد إلقاء التحية على الخال في العمل ذهب إلى منزله وأحرقه ، قتل العم لأبناء الأخ " بالسم " في ظروف مخادعة تحت اسم حب العم لأبناء أخيه ، يستدرجهم لإطعامهم الطعام المُحبب لهم ، وفي الحقيقة سبق وضع السم لهم في الطعام ، قتل الصديق لصديقه ، كلها ظروف متسمة بالحب والود بين الجاني والضحية حتى تتم الجريمة .***تقول الحالة رقم (15) " بداية تفكيري في قتل ولاد اخويا من 6 شهور قبل التنفيذ، خلال الفترة دى كنت حريص على إظهار الود والحب والاهتمام لولاد أخى حتى لا يشك فيا أحد عند التنفيذ ، وكان الكل يشهد إنى الأب لهم***

بعد أخي والكل يشهد بحبي وحنانى عليهم ، وقبل التنفيذ ب 3 شهور بدأت فى وضع السم في طعامهم كنت متفق عليه مع الصيدلي ، كان لازم أحط منه بنسب قليلة خلال 3 شهور حتى لا يتم الكشف انهم توفوا بالسم وتكون وفاه طبيعية .

رابعا: النتائج الخاصة بإجابة التساؤل الرابع وهو :ما أنماط الجناه مرتكبي جرائم القتل العمد وفقًا لتصنيف "لمبروزو" لأنماط المجرمين ؟

أوضحت الدراسة الميدانية تباين أنماط الجناه مرتكبي جرائم القتل العمد على النحو التالي:

1-**المجرم بالصدفة** : ينطبق ذلك على الجُناه المرتكبين جرائم القتل العمد عقب مشاجرات وخلافات مع الضحية دون وجود أي تخطيط مسبق للقتل ، ولم يكن لديهم أي جرائم سابقة ، ويتميز الجُناه هنا بالشعور بالندم على ارتكاب جريمتهم . ***يقول الحالة رقم (35) "لم أتوقع أنني أقتل في يوم من الأيام وأدخل السجن ، ولكن وقت ارتكاب الجريمة لم أتمكن من السيطرة على غضبى ، ولم أشعر بنفسي وأنا أقتل من قوة الشعور بالغضب من إهانات الضحية وإفتعال المشاكل، الندم يأكلني من*** الداخل"

2-**المجرم بالعاطفة:** ينطبق ذلك على عدد كبير من حالات الدراسة خاصة من كانت ضحاياهم من النساء ؛ حيث يرجع ارتكابهم للجريمة إلى عواطفهم والحب ، كذلك الرجال الذين ارتكبوا جريمتهم دفاعًا عن الشرف نتيجة خيانة زوجاتهن ، لم يكن لديهم أي جرائم سابقة ، ومستجدين في ارتكاب الجرائم ، لكن تتميز أغلب حالات المجرم بالعاطفة بوجود نية مسبقة للقتل ، وتخطيط لارتكاب الجريمة والافلات منها ، ويتمز الجناه هنا بالشعور بالندم على ارتكاب جريمتهم . ***تقول الحالة رقم (24) " عشقت مرات ابنى بجنون ، مش شايف ابنى من شدة حبي لها ، مش عارف ازاى طاوعتها اننا نسمه ونخلص منه ، ".***

3-**المجرم بالعادة:** ينطبق ذلك على عدد قليل من حالات الدراسة الذين يقطنون في قرى ومناطق شعبية تحكمها ثقافة العنف ، لديهم سجل إجرامي مسبق ، ولديهم ميول إجرامية من الصغر ، واعتادوا على ارتكاب بتأثير ظروف اجتماعية تغرس فيه النزعة إلى ارتكاب الجريمة ، ومرتكبي جرائم القتل العمد بهدف أخذ الثأر، ولا يشعر المجرم هنا بالندم على ارتكاب جريمته؛ لأنه يرى أنها الحل المناسب للخلاص من مشاكل المجني عليه .***تقول الحالة رقم (34) " قتلت خمس أشخاص ، والقتل بالنسبة لى حل أو طريقة لحل المشكلة مع المقتول ، والدى مشجعنى عليه ، رغم انه دايما مش بتاع مشاكل وبيحل كل شىء بالفلوس وانا قوته ، بحقق كل رغباتى ، معايا شهادات انى حاصل على الدكتوراه ".***

يمكن تفسير ذلك في ضوء مقولات نظرية التفكك الاجتماعي التي تُرجع أسباب الجريمة إلى معاناة الجُناه من ضعف منظومة القيم ، وسيطرة القيم الفردية المادية؛ حيث تساهم مظاهر ونتائج التفكك الاجتماعي في ظهور الكبت لدى الأشخاص ،والانتماء لثقافات فرعية مغايرة لثقافة المجتمع الأكبر ، وهذا يظهر في معظم الأحيان على شكل انحرافات سلوكية من قبل الفرد تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل نتيجة قيام الفرد بأمور مختلفة تجعله يفقد السيطرة على ضبط سلوكه مثل ظهور حالات شرب الخمر وإدمانه ، المشكلات العقلية ، وعدم وجود قدوة مثالية .

خامسًا: النتائج الخاصة بالتساؤل الخامس : ما أنماط وصور جرائم القتل العمد ؟

أوضحت الدراسة الميدانية اختلاف أنواع جرائم القتل العمد التي ارتكبتها حالات الدراسة ، لتشمل جميع أنماط القتل العمد ، وهي على النحو التالي:

أ- أنماط جرائم القتل العمد :

1- القتل العمد الفردي : ارتكب جريمة القتل العمد الفردي عدد (30) من حالات الدراسة تم تنفيذ جريمة القتل العمد بواسطة جاني واحد ، وقد تكون الضحية

فرد واحد أو عدة أفراد ، قد يكون القتل العمد لحظى(غير مشدد) أو القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد (مشدد) ؛ حيث يرتكب الجاني جريمة القتل العمد متعمدًا إزهاق روح الضحية.

2- القتل العمد الجماعي: يتم تنفيذ جريمة القتل العمد بواسطة عدد من الجناه، بأن يتفق عدد من الجناة على قتل الضحية، ويكون لكل فرد داخل الجماعة دور حتى تتم جريمة القتل، ويكون قتل عمد مُخطط له ، ويسبقه نية للقتل، وليس من الضرورة أن يشارك كل فرد بضربة قاتلة للضحية ؛ حيث يتم معاقبة كل جاني على التعمد في قتل الضحية؛ نظرًا لتوفر نية القتل وتعمد إزهاق روح الضحية . يتفق ذلك مع نتائج دراسة (القاعدى، 2018) في أن مسئولية ارتكاب جريمة القتل العمد لا تقع على صاحب الفعل فقط ولكن تقع على كل الجُناه المشاركين .

3- القتل العمد المخفف: يتم تنفيذ جريمة القتل في أغلب الحالات بواسطة فرد واحد، ويكون ارتكاب جريمة القتل العمد دون وجود أي نية مسبقة للقتل، بل اتخذ الجاني قرار القتل وهو تحت تأثير عوامل كثيرة وقت مثل : الاحباط ، واليأس ، وتناول المواد المخدرة، استفزاز الضحية ، وقت الاشتباك مع الضحية.

4- القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد (المُشدد): ارتكب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد عدد(17) من حالات الدراسة ؛حيث حكم عليهم بعقوبة الإعدام لتوفر الإصرار والترصد، وهما ظرفان مشددان لجريمة القتل العمد، حيث إن سبق الإصرار هو ظرف نفسي يتطلب التخطيط المسبق والتصميم على ارتكاب الجريمة، و يتم تنفيذ جريمة القتل العمد بالتخطيط المُسبق؛ حيث يكون الجاني حريص على إخفاء معالم الجريمة ، وقد يستغرق التخطيط للقتل ومراقبة الضحية عدة أشهر حتى يتم تنفيذ القتل .ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (محمدالحسن ، 2020) في أن توافر القصد الجنائي هو أساس جريمة القتل العمد .

ب- صور جرائم القتل العمد :

أوضحت الدراسة الميدانية تعدد صور ارتكاب جرائم القتل العمد على النحو التالي:

1- أن يصيب الجاني الضحية بجرح عميق في البدن، أويطلق عليه الرصاص، فيموت بسبب ذلك، بعدد (26) حالة من حالات الدراسة.

2- أن يدفع الجاني الضحية بما لا يمكنه التخلص منه كأن يلقيه في ماء فيغرق ، أو نار فيحترق ، ، بعدد (3) من حالات الدراسة

3- أن يسقى الجاني الضحية سمًّا لا يعلم به فيموت ، بعدد (4) من حالات الدراسة.

4- أن يقوم الجاني بخنق الضحية باستخدام حبل أو أسلاك ، أو يخنق الضحية بقطع النفس من خلال وضع اليد على فم الضحية وأنفها ومنعها من التنفس مما يؤدي إلى الموت، بعدد (5) من حالات الدراسة.

5- أن يعتدي الجاني على الضحية باستخدام عصا غليظة ، أو أداة حادة ثقيلة ، أو يضربها ضرب مبرح في الرأس ، والقلب فيموت بسبب ذلك، بعدد (2) من حالات الدراسة .

ثامنًا: النتائج الخاصة بإجابة التساؤل الثامن: هل يعاني الجناة من حالة الاغتراب المجتمعي وعدم الثقة في الجهات الرسمية عند ارتكابهم جرائم القتل العمد؟

أوضحت الدراسة الميدانية معاناة الجناه من الاغتراب الاجتماعي وعدم الثقة في الجهات الرسمية؛ حيث تعانى أغلب حالات الدراسة من جهل معرفة الضوابط والقوانين الرسمية في المجتمع، وعدم الثقة في تنفيذها، لا يدركون كيفية التصرف في حالة وقوع ضرر عليهم، أو تعرضهم للتهديد والمخاطر، أو تعرضهم للاهانات والاستفزاز، لا يوجد وعي لدى أفراد المجتمع –خاصة الأفراد الذين لم يحصلوا على مستوى تعليمي جيد– بضرورة التوجه إلى مراكز وأقسام الشرطة في حالة التعرض لأي شكل من أشكال العنف سواء العنف اللفظي أو الجسدي أو النفسي أو الجنسي ،

حتى يتم حمايتهم قبل أن يرتكبوا الجرائم وتتم معاقبتهم على ارتكابها ؛ حيث يعتقد أغلب الجناة أن الهدف من وجود أقسام ومراكز الشرطة هو معاقبة المجرمين على ارتكاب جرائمهم ، وليس حماية أفراد المجتمع حتى من أنفسهم قبل ارتكاب الجرائم، ومن الحالات من لا يثق في الجهات الحكومية والقضائية؛ نظرًا لتأخير تنفيذ الأحكام ، واستغراق القضايا وقت طويل في المحكمة .***تقول الحالة رقم (12) "لو روحت المركز اشتكى البلطجية اللي بيعتدوا على مراتى وابنى هتحبس معاهم ، ويمكن انا اتحبس وهما لاء لما يعرفوا انى كنت بشرب حشيش قبل الخناقة ، الحكومة بتمسك الضارب والمضروب وترمى كله فى الحجز ."***

أشار الجناه الذين ارتكبوا جرائم القتل العمد نتيجة التهديد والعنف ، بأنهم لجئوا إلى القتل للتخلص من مصدر التهديد وهو الضحية ، وذلك على النحو التالي:

–أشارت حالات الدراسة التي قتلت نتيجة وقوع الضرر عليهم: أنهم يخشون التوجه إلى أقسام الشرطة، والتعامل مع رجال الأمن، كما أنهم غير مدركين لكيفية التعامل داخل القسم، وأنهم ليسوا مجرمين للذهاب لأقسام الشرطة، فالحالات كانت تجهل أن أقسام الشرطة لحمايتهم ، ويعتقدون أن أقسام الشرطة تكون للتعامل مع المجرمين بعد تنفيذ جرائمهم ، وليس قبل ارتكاب جريمتهم.**تقول رقم (37)** ***" شرطة ايه وقسم ايه ، هو أنا كنت لسه قتلت ، دايما نشوف فى التليفزن إن اللي بيدخل القسم يبلغ عن حاجة مش بيخرج غير وهو متدبس فيها ."***

– أشارت حالات الدراسة التي قتلت من أجل الحفاظ على رجولتهم : أن ذهابهم لتقديم شكوى في أقسام الشرطة؛ لأنهم تعرضوا للاهانة أو الخيانة أشد إهانة لهم مما تعرضوا لهم من الضحايا ، وأن الشرطة لمواجهة المجرمين الكبار من الإرهابين وتجار المخدرات ، وليست متفرغة لحل مشكلاتنا الصغيرة. ***تقول الحالة رقم (40)" أروح اشتكى الحكومة انها بعتالى مخبر معاه ورقة خلعى ، قوانين ايه اللى تخلى الراجل زى الست يتخلع غيابى وتروحله ورقته على باب بيته ."***

– أشارت حالات الدراسة التي تعيش في بيئات يسودها العنف والقتل : بعدم إدراك وجود ضوابط اجتماعية وقانونية لهم سوى القوانين التي يضعها كبار المنطقة ، لا يوجد أي تدخل للحكومة في الجرائم التي تحدث في المنطقة ، ولا يوجد أي شخص يستطيع التوجه إلى أقسام الشرطة وإدخالها في المنطقة ، اعتاد الأهالي على مشاهد العنف والقتل ، وهناك من يسير بجوار الحائط لا يسمع ولا يرى ولا يتكلم ؛ حيث ينعزل أهالي المنطقة عن القوانين الرسمية ، ويعيشون باتباع الضوابط غير الرسمية فقط . **تقول الحالى رقم (38).*" لا عندنا حكومة ولا شرطة ، كل يوم خناقات ومشاكل وناس بتقع وتموت ، لا عمرنا شوفنا حكومة اتدخلت ، ولا سمعنا عن حد راح بلغ عن جريمة، ده الميت بيدفن بدون تصريح ومحدش بيعرف بموته .*"

يمكن تفسير ذلك في ضوء مقولات نظرية الأنومي في أنه عندما يفقد النظام الاجتماعي معاييره الاجتماعية ووظائفه الاجتماعية ، يؤدي إلى حالة الاغتراب المجتمعي ، مما يؤدي إلى فقدان الضوابط الاجتماعية والتي تساهم بدورها في ارتكاب جريمة القتل واختلاف أنماطها ؛ حيث يعاني الجناه من هامشيتهم واستبعادهم في المجتمع ، وبالتالي اغترابهم عن القوانين والضوابط الرسمية في المجتمع ، مما أدى إلى نشوء مناطق بضوابط غير رسمية مختلفة عن المجتمع الأكبر ، وجهل أفراد المجتمع بقوانين المجتمع ككل ، والتزامهم بالضوابط غير الرسمية دون الضوابط الرسمية في المجتمع الكبير.

تاسعًا: النتائج الخاصة باجابة التساؤل التاسع ومؤداه : ما الأدوات والوسائل المستخدمة عند ارتكاب جرائم القتل العمد؟

أوضحت الدراسة الميدانية اختلاف الأدوات والوسائل المستخدمة عند ارتكاب جرائم القتل العمد على النحو التالي:

أ– أسلحة ارتكاب جريمة القتل:

أثبتت الدراسة الميدانية انتشار استخدام الأسلحة النارية عند الرجال وتنفيذ القتل بالطلقات النارية أو الخرطوش ، وانتشار استخدامها في قتل الرجال عن النساء عند تنفيذ جرائم القتل العمد ، وكذلك انتشار الضرب المفضى إلى الموت بين الرجال والنساء والأطفال من الضحايا، وأيضًا القتل عن طريق الخنق بالإيشارب ، وأسلاك الأجهزة الكهربائية مثل التليفون.

–أدوات الحادة مثل: السكين ، الخنصر ، وكانتا أكثر الأدوات المستخدمة عند ارتكاب جرائم القتل العمد بين الضحايا من الرجال والنساء.

– مواد سامة مثل : الصبغة ، جرعة منوم زائدة ، مبيد حشري قوي، دواء سام.

– القتل من خلال ضرب الضحية بأداة حادة ثم إغراقها في الماء.

– القتل من خلال حرق الضحية باستخدام البنزين.

أشارا إلى أن , Mouzos,2003)(فؤاد ، 2006 ويتفق ذلك مع نتائج دراسات

أكثر الأسلحة المستخدمة لارتكاب جرائم القتل كانت السكين والأدوات الحادة.

عاشرا: النتائج الخاصة بإجابة التساؤل العاشر وهو : ما الآثار المترتبة على ارتكاب جرائم القتل العمد؟

أوضحت الدراسة الميدانية تباين وتعدد الآثار المترتبة على ارتكاب جرائم القتل العمد بالنسبة للجناة، وهي على النحو التالي :

1– آثار بدنية: تعرض الجناة لأضرار بدنية من جهات مختلفة على النحو التالي:

أ– أهالي المنطقة: تعرض عدد (3) من حالات الدراسة – الذين أمسك بهم أهالي المنطقة عُقب ارتكاب الجريمة– للضرب المبرح ، مما أدى لإصابتهم بكسور

في بعض أطراف الجسم ، وكسور في عظام الصدر ، وإصابات بجروح عميقة ، وفقد عين من شدة الضرب بالعصا ، والركل بالأقدام في مناطق مختلفة في الجسد.

ب- أهالي المجني عليه: تعرض الجناة لمحاولات قتلهم والاعتداء بالضرب المُبرح من أهالي الضحية خلال فترة التحقيق ، والترحيل من أقسام الشرطة للمحاكم القضائية ، والترحيل إلى السجون .

ج- نزلاء السجون: تعرض الجناه لاعتداءات جنسية وبدنية من جانب النزلاء الأقوياء في السجون ، وذلك في بداية حبس الجناه .

د- الجهات الرقابية في السجون: تتصف الفترة الأولى في الحبس بكثرة الخلافات والنزاعات والمشاجرات بين النزيل المستجد والنزلاء القدامى ، مما يعرض النزيل المستجد لعقوبات قانونية مثل الحبس الانفرادي ، أو عقوبات جسدية مثل ضرب السجان للنزيل بالعصا حتى يُطيع الأوامر ، استطاع بعض الجناة فرض قوتهم على الآخرين داخل السجن ، والبعض الآخر كان يتعرض للاعتداءات المختلفة إلى أن اكتسب خبرة وتجاوز هذه الفترة.

2- آثار اقتصادية : فقدان وظيفة الجاني وطرده من العمل عُقب إلقاء القبض عليه ، فقدان فرصة الحصول على وظيفة أخرى بعد قضاء عقوبته وخروجه من السجن؛ نظرًا لكونه أصبح من المُسجلين في السجلات الجنائية ، فقدان الدخل المتمثل في معاش الابنة من والدها المتوفى، شطب اسم الجاني من النقابات المنتمي إليها قبل ارتكابه للجريمة ، حرمان الجاني من الميراث في حالات قتل الزوج لزوجته ، أو قتل الأخ لأولاد أخوه من أجل الميراث.

3- آثار اجتماعية :تعرض الجُناه للكثير من الآثار الاجتماعية التي ترتبت على ارتكابهم جريمة القتل، وهي على النحو التالي:

أ- على مستوى الأسرة: التفكك الأسري وفقدان الزوجة ضحية الزوج القاتل، فقدان الزوجةعن طريق طلاقها من الزوج مُرتكب جريمة القتل خلال حبسه ،

فقدان الأبناء ومقاطعة الأب مرتكب الجريمة ، طرد أهالي المنطقة لأسرة الجاني، انحراف أبناء الجاني وتسربهم من التعليم بسبب التنمر عليهم لارتكاب الأب لجريمة القتل ، وقوع أبناء الجاني ضحايا للاستغلال والاعتداءات الجنسية والزواج العُرفي للفتيات من أبناء الجناه. يتفق ذلك مع نتائج دراسة (الشيشينة ، 2018) في أن أكثر الآثار الاجتماعية لجريمة القتل : التفكك الأسري ، تفشي الإدمان ، انحراف أفراد الأسرة.

ب- على مستوى الأهل والجيران: معاناة الجناه من قطع الصلات القرابية للأهل ، أغلب الجناه لم يزورهم الأهل عُقب دخولهم السجن ، انقطاع العلاقات القرابية والعلاقات بالجيران .

ج-على مستوى المجتمع: معاناة الجناه وذويهم من الوصمة الاجتماعية ، وإساءة سمعتهم ، ونبذ المجتمع ، وفقدان احترام الآخرين لهم ، وخوف الآخرين من التعامل مع الجناة وذويهم ، اقترب بعض الجناة من انتهاء فترة عقوبتهم في السجن ولا يرغبون في الخروج خوفًا من المجتمع ورفض الناس وخوفهم من التعامل معهم. يتفق ذلك مع نتائج دراسة (غندور ، 2021) فى أن من أهم الآثار المترتبة على جرائم القتل العمد انسحاب الفرد من المجتمع الكبير .

4- آثار نفسية: عانى الجُناه عقب ارتكاب الجريمة من أزمات نفسية وصدمة لدرجة أنهم لم يشعروا بالألم عندما تعرضوا للضرب المُبرح بعد ارتكاب الجريمة ، أُصيب البعض بالاكتئاب ، إدمان البعض للتدخين رغم عدم تناولهم للسجائر قبل ارتكابهم للجريمة ، حاول بعض مرتكبى الجريمة الانتحار في السجن بسبب حرمانهم من الأبناء وخوفهم عليهم ، فقد شهية الطعام ، الأرق وقلة النوم .

5- آثار دينية: خوف جميع الجناه خاصة الذين حُكم عليهم بالإعدام من قرب وقت موتهم ولقاءالله ، التزامهم بإقامة فروض الصلاة ، والتطوع للصيام ، المحافظة على الاستغفار وذكر الله باستمرار ، وقراءة القرآن.

النتائج الخاصة باجابة التساؤل الحادي العشر وهو: ما أهم التوصيات والمقترحات ذات الدلالة التي تخدم صانعي القرار وواضعي السياسات للحد من ارتكاب جرائم القتل العمد؟

توصيات ومقترحات الدراسة :

1-الاهتمام بترسيخ مبادىء الدين الإسلامي فى نفوس الأبناء منذ نعومة أظفارهم ، فالدين عنصر ضبط كبير يحمي الإنسان من الذلل في تفكيره أو عواطفه أو سلوكه ومن ثم، فهو ينهاه عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وهو الوقاية من انحراف السلوك.

2-الأخذ بعين الاعتبار أن أسرة الجاني هي أحد مكونات المجتمع ، وأن جريمة القتل فردية، وهو ما يجب أن تقوم به وسائل الإعلام والمساجد والمؤسسات التعليمية في ترشيد ممارسات والأفراد وسلوكهم وضرورة أن تتضمن البرامج الإعلامية المتعلقة جريمة القتل أو الإجرام بشكل عام حيث، إنها تسير وفق القانون ، ولا تخضع للمعايير والعادات الاجتماعية ، حيث إن هناك عديد من جرائم القتل كانت بدافع الثأر.

3-ضرورة أن تعتمد الأسرة الأساليب التنشيئية الفاعلة والحازمة التي تحول دون قيام أفرادها بارتكاب أفعال العنف و القتل والتهاون في محاولات القتل ضد الآخرين من أبناء المجتمع .

4-ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد من خلال رفع مستواهم المعاشي وتوفير الأعمال لهم ودفع الأجور الشهرية .

5-تفعيل الدور الإعلامى لمواجهة العنف المجتمعي من خلال تنفيذ برامج وأعمال درامية تنبذ العنف وتتناول أنماط التنشئة الاجتماعية السوية .

6-توعية وتثقيف المواطنين بمخاطر جريمة القتل وانعكاساتها من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بكافة أنواعها ومراكز الشباب والأندية الجاهيرية

، وإقامة المؤتمرات والندوات الخاصة بمعالجتها من خلال مؤسسات المجتمع المدني والمؤتمرات العشائرية والدينية من أجل أن ينعم المجتمع بالأمن والاستقرار وزيادة الوعي القانوني في المجتمع.

7–تأمل الباحثة من وزارة الداخلية نشر إحصاءات الجريمة حتى يتسنى للباحثين دراستها بتعمق وإفادة المجتمع من خلال تحليلها وتقديم التوصيات للمسئولين وأصحاب القرار.

قائمة المراجع:

أولا : المراجع العربية

1–أبو زيد ، أحمد (1965) ***الثأر : دراسة أنثروبولوجية بإحدى قري الصعيد*** ، دار المعارف ، القاهرة .

2– --------(2010) ثقافة العنف ، ***مجلة العربي*** ، ع614 ، ص ص 30–33 .

3-أبو زيد ، تغريد نجدى (2017) ظاهرة القتل داخل الأسرة المصرية ، جامعة عين شمس ، ***حوليات آداب عين شمس*** ، عدد خاص ، ص ص 493-503.

الجميلى، فتحية عبدالغنى (2001) ***الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة*** ، دار المكتبة الوطنية ، عمان.-4

5-الجوير ،سارة بركات مقاط (2017) جرائم القتل لدى النساء في المجتمع السعودى ، **مجلة** الآداب ، جامعة الملك سعود ، 29(2) ، ص ص : 201-229.

6-الحسن ، بن الطاهر محمد (2020) استظهار القصد الجنائي في جريمة القتل العمد ، رسالة ماجستير ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدى ، أم البواقى .

7-الحوتى ، فتحية السيد (2019) الاتجار بالبشر في ضوء نظرية الأنومى (اللامعيارية) : دراسة لبعض الحالات المختارة بمدينة المنصورة – محافظة الدقهلية ، مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، 11 ، (20)، ص ص 1034-1134 .

8- الحيدر ، حيدر بن عبد الرحمن (1430هـ)، "المدير العام للسُّجُون وجهوده لتحقيق الأمن الفكرى للنزلاء"، المؤتمر الوطنى الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات"، جامعة الملك سعود.

9-الساعاتى ،سامية (1983) الجريمة والمجتمع ، بحوث في علم الاجتماع الجنائي،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .

السمري ، عدلى (2019) علم الاجتماع الجنائي ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة ، عمان 10-.

11-الشناوى ،محمد محروس محمد (1988) جريمة القتل داخل العائلة : دراسة نفسية اجتماعية من واقع الجرائم المنشورة فى الصحف المصرية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 4 (7)، ص ص : 75-101

12- الشيشنية ، منى نمر (2018) جرائم القتل : عواملها وآثارها الاجتماعية ، الجامعة الإسلامية بغزة ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، 26 (2)، ص ص : 323 - 357 .

الشهاوى ، عادل (2009) القتل العمد فقها وقضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة . – 13

14–الصنيع ،صالح (1994) التدين علاج الجريمة ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض.

15–العنزى، فواز عويد فياض (2022) الجريمة والسلوك المنحرف ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، 82 (3) ، ص ص : 375–425 .

16–القحطانى ، محمد ناصر (2010) جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية دراسة ميدانية على مدينة أبها فى المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة .

17– المجدوب ،أحمد وآخرون (2003) ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

18–النمر ،حمود نوار (2013) جريمة القتل في المجتمع السعودي ، جامعة الملك سعود، الرياض ، مجلة الآداب ، 10(2) ، ص ص :487–534 .

الوريكات ،عايد عواد (2013) نظريات علم الجريمة ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ،عمان.–19

20–أنور، يسر ،وعثمان ،آمال عبد الرحيم (1982)، أصول علم الإجرام، القاهرة ، دار النهضة العربية.

21–بربري ،سحر سحانى (2015) الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة : تحليل مضمون لجريدة المصري اليوم في الفترة من 2009–2011 ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت، 43(2) ، ص ص : 173–223 .

22–بريبر ،رعد سعيد جواد (2023) جريمة القتل الأسباب والدوافع : قضاء المحاويل نموذجا ، جامعة بابل ،مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، 30 (1)، ص ص : 1–18 .

23– بركو ،مزوز (2009) جريمة القتل عند المرأة ، دار فرحة للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر .

24– تركى ، عمار (2020) الاستفزاز الخطير وآثره في جريمة القتل العمد ،كلية القانون ، جامعة ذى قار ، المجلة السياسية والدولية ، العراق 12(2) ، ص ص 79–112 .

25- تقرير مصلحة الأمن العام (2018) معدلات الجريمة في مصر ، وزارة الداخلية المصرية .

جابر ، سامية محمد (1988) الانحراف والمجتمع ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.-26

27-جونز، فيليب (2010) النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية ، ت: محمد ياسر الخواجة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة .

28- جيدنيز ،أنتونى (2006) مقدمة نقدية في علم الاجتماع ، ت: عدلى السمري وآخرون ، ط2 ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب جامعة القاهرة .

29-حنبظاظة ، علاء سليمان (2012)، جرائم العنف في المملكة العربية السعودية: دراسة اجتماعية على حالات من مرتكبي جرائم العنف، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

30-خالد ،أحمد علي ،و عرار، رشيد محمد (2021) جرائم القتل : الأسباب والمتغيرات المتنبئة بها في فلسطين ، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية ، (14)، المركز الديموقراطى العربي ألمانيا برلين ، ص ص : 10-40 .

31-خليل، إمام حسين (2004) اتجاهات تطور جرائم القتل العمد في صعيد مصر ، المؤتمر السنوى السادس للتنمية في صعيد مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الثاني ، القاهرة ، ص ص : 1165-1192

دور كايم ،اميل (2011) الانتحار ، ت : حسن عودة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق .-32

- شتا ، السيد على (1987) علم الاجتماع الجنائي ، دار الخدمة الجامعية ، الإسكندرية 3 3.

34-شحاتة ،غادة حامد (2012)، ثقافة العنف بالمناطق العشوائية: دراسة حالة ، دار الفكر العربي، القاهرة.

35-طوطح ، جميل وصفى جميل (2015) جرائم القتل في محافظات غزة : دراسة في جغرافية الجريمة ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ،غزة .

36–عبدالمنعم ،عُليه محمد ،و أحمد، جمال شفيق وآخرون (2018) المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة –دراسة تطبيقية على السجون المصرية ، مجلة العلوم البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس ، 43 (2)، ص ص : 360–379.

–عبيد، رؤف (1977) جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، دار الفكر العربي ، القاهرة . 37

38–عبدالسميع، فتحى (2015) القربان البديل طقوس المصالحات الثأرية في جنوب مصر ، الدار اللبنانية المصرية ، القاهرة .

39– عبدالعزيز، رشاد ،و العايش، زينب (2009) سيكولوجية العنف ضد الأطفال ، عالم الكتب ، القاهرة .

40–على ، بدر الدين (1990) عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بالجريمة في النظريات الحديثة فى تفسير السلوك الإجرامى ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية .

41– --------(1984) النظريات المتعلقة بسببية الجريمة ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، 2 (17) ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص ص 57–55.

42–على ، سالم إبراهيم (2012) جرائم القتل في المجتمع الليبي ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس.

43 –علي، يُسر أنور (1982) أصول علم الإجرام ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

44–غندور ، هاجر (2021) عوامل ارتكاب جريمة القتل وأبرز السمات الشخصية للمجرم القاتل ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سيف ، 18 (2) ، ص ص :183– 200 .

45–فخر الدين ،أحمد (2015) المرافعة الشفوية فى جنايات القتل العمد وجنح القتل الخطأ ، دار القانون للإصدارات القانونية ، القاهرة .

46– فضل، أميرة عبدالعظيم (2019) التَّمْيِيزُ النَّوْعِىُّ وَتَأْثِيرُهُ عَلَى مُعَامَلَةِ السَّجِينَاتِ: دِرَاسَةٌ مَيْدَانِيَّةٌ عَلَى بَعْضِ السَّجِينَاتِ المُفْرَجِ عَنْهُم بِمُحَافَظَةِ الْقَاهِرَة ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

47– ليله ، على وآخرون (2004) تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها ، مؤتمر : " واقع الأسرة في المجتمع : تشخيص للمشكلات واستكشاف

لسياسات المواجهة ، المعهد العالمى للفكر الإسلامي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية ، 26- 28 سبتمبر ، ص ص 75-91.

48- ---------(2014) ، النظرية الاجتماعية الحديثة : الأنساق الكلاسيكية ، الكتاب الثالث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

49-محمود ، عبد النعيم حامد (2013)، حماية السُّجَنَاء فى القانون الدولى العام: مع إشارة خاصة إلى الوضع فى مصر كحالة تطبيقية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقْتِصَاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

50-هارون ،ابتهال عادل (2022) أنماط الضبط الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بقتل الأبناء الأبوين : دراسة حالة لعينة فى أحد السجون المصرية، دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة.

ثانيًا : المراجع الأجنبية

1- Akademi.D&Mukalla.H (2023) , Premeditated Murder in The Modern Era Comparative Study of Perspectives on Islamic Law and the Criminal Code, Solo International Collaboration and Publication of Social Sciences and Humanities ,1(1) , pp: 24-34.

2-Alex,W.& Weon.S (2007) , Socioeconomic Change and Homicide Inatranistional Society ,The Sociological Quartely, 48(2) ,pp:239-251.

3-Caldwell,Cand.I,(1995) Schizophienics Kill the Selves too , Arview of risk Fators for Suicide , Schizophreniaiiulletin.

4-Charles. H, (1985) Deviant Behavior Crime ,Conflict and Interest Groups, Macmillan , Publishing Company . N.Y.

5- David .S (1995) Criminology for a Social Work , Macmillan Press LTD,England.

6-Dawson,John and Patrick A. Langan(1994) Murder in Families,Office of Justice Programs ,22(1), pp :1-14.

7- Diem, Chelsea and Jesenia M. Pizarro(2010) Social Structure and Family Homicide,Journal of Family Violence ,25(2),pp:521-532.

8-Dodson, D. Kimberly,et al., (2017) Parricide: An Introduction for Clinical and Forensic Mental Health Professionals,Forensic Scholars Today , 3(2) , pp: 1-6.

9- Eliane , Lisieux, et al.(2017) Is Parricide A Stable Phenomenon ? An Analysis of Parricide Offenders in A Forensic Hospital,Publish In Faculty of Medicine Journal, 65(1) , pp: 9-13.

10- Fridel,E (2021) " A Multivariate Comparison of Family, Felony and Public Mass Murders in the United States , Journal of Interpersonal Violence , 36(3-4) , pp :1092-1118.

11- Gate.Ahram(2022) .www:https\\cu.org.com 15-8-2023

12-Hanlon,Robert.E (2016) Neuropschological Profiles of Murders Who Kill Family Members and Intimate Partners, Journal of Forensic Sciences . 61(1) , Jan, pp:163-170.

13- Heide,M.Kathleen (2014) Patricide and Step Patricide Victims and Offenders: An Empirical Analysis of U.S Arrest Data,International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology ,58(11) , pp: 1261-1278.

14- Heide, M. Kathleen and Autumn Frei(2010) Matricide: A Critique of the Literature,Published by SAGE,11(1) , pp : 3-17

15- Holt, Amanda(2017) , Parricide in England and Wales (1977-2012) : An Exploration of Offenders, Victims, Incidents, and Outcomes,SAGE Publishing,17(7) , pp: 1-2.

16-Jack.L&Julie.B(2018) The Allure Premeditated Murder : Why Some People Plan to Kill , Rowman& Littlefield , Westchester University of Penncylvania.

17-Martin,Elizabeth A.(2003) , Dictionary of Law,Oxford University Press .Oxford

18-Mouzos,Jenny and Catherine Rushforth(2003) Family Homicide in Australia,Journal of Criminal Justice,225(1), pp:1-6.

19-Murray,J.,(2005) The Effects of Imprisonment on Families and Children of Prisoners " In Liebling, A & Maruna,S(Eds) The Effects of Imprisonment,Cullompton,England:William,pp:442-492.

20-Milton ,Y. (1981). Counte Cultures, Collier Mac Milan Publishers , London

21-National Reasearsh Centre (NRC) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، تاريخ الزيارة 15 أغسطس ،2023 ، الساعة 7:45 م .

23- Palermo, B. George(2016), Homicidal Syndromes: A Clinical Psychiatric Perspective,Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology , 54(1) ,pp: 3-26.

22-Ralph.S(2011), A Study of Twenty-two Men Convicted of Murder in the First Degree,Journal of Criminal Law and Criminology,34(2),pp: 122-145.

23-Robertson,A.(1997) Social Theory and Social Structure, , New York; The Press.

24-Ruth,Willson (1992) Contemporary So Ciological Theory, N.J.Englewood Gifts.

25- Rosenfeld, R,Messner.F.and Baumer , E(2001)Social Capital Homicide,Social Forces ,Oxford Univ Press,80(1) ,pp 283-310.

26- Roy,L.& Others (1985) Juvenlle Dellnquency and Juvenlle Justice , New York; Random House inc.

27-ST .Louis,Thomas(2013) , Postmodernist Theory of Crime and Deviance.Slideshare.net.

28-Stuart& Milovanovic(1996), Constitutive Criminology : Beyond Postmodernism,Sage Publications,London.

29-Talcot ,P (1996) The Social System. Second Edition. New York; The Press.

30-Williams , F.& Mcshace , M. (1999). Theoretical Criminology , New Jersey: Upper Saddle River: Prenticehall.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 99
May 2024

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233